عدد خاص

المستوطنات الإسرائيلية في شبه جزيرة سيناء
1967 – 1982م

إعداد

أ.د.م. أحمد عبد السيد إبراهيم الألفى

أستاذ مساعد بقسم التاريخ

كلية التربية – جامعة دمنهور – مصر .

D_a_abdelsyed@edu.dmu.edu.eg

عدد مهداه أبحاثه لروح أ.د.أحمد عبد العزيز

دورية الانسانيات. كلية الآداب. جامعة دمنهور

العدد الرابع و الستون - يناير -الجزء الرابع - لسنة 2025

المستوطنات الإسرائيلية في شبه جزيرة سيناء 1967 – 1982م

أ.د.م.أحمد عبد السيد إبراهيم الألفى

الملخص:

يتناول هذا البحث الحركة الاستيطانية الإسرائيلية في شبه جزيرة سيناء مدة الاحتلال الإسرائيلي من 1967 حتى عام 1982م وهو تاريخ انسحاب إسرائيل بعد حرب 1973م والمباحثات التي تلتها إلي توقيع اتفاقية السلام بين البلدين في عام 1979م، ويعرض البحث الأهداف والأبعاد المتنوعة للاستيطان الإسرائيلي في سيناء من بعد أمني وعسكري وسياسي واقتصادي وأيديولوجي ونفسي، وأنواع المستوطنات الإسرائيلية، سواء كانت مستوطنات عسكرية أو مستوطنات مدنية. وكذلك المؤسسات المشاركة في عملية الاستيطان، التي ساعدت في تمويل الحركة الاستيطانية ودفع عجلتها إلى الأمام. ثم استعراض الحركة الاستيطانية في عهد حكومة حزب العمل، وكذلك في عهد حكومة الليكود، ومشاريع الاستيطان التي تبنتها الحكومتان، ومدى الاتفاق أو الاختلاف بين نهج الحكومتان. وأيضا الموقف الدولي من المستوطنات في سيناء والأراضي المحتلة، القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية ضد عملية الاستيطان الإسرائيلي، ومخالفتها للمواثيق والمعاهدات الدولية. وأهم المستوطنات الإسرائيلية في شمال وجنوب سيناء، وأنشطتها المختلفة، وطبيعة هذه المستوطنات ونشاط السكان فيها، سواء كان نشاطا سياحيا أو زراعيا. وكتلك إزالة هذه المستوطنات في تنفيذا لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، ومعارضة المستوطنين الرحيل عن هذه المستوطنات.

الكلمات المفتاحية: شبه جزيرة سيناء – إسرائيل – المستوطنات – مصر

Israeli Settlements in the Sinai Peninsula 1967-1982

Ahmed Abd El Sayed Ibrahim El Alfy
Department of History – Faculty of Education – Damanhour University – Egypt
Email: D_a_abdelsyed@edu.dmu.edu.eg

Abstract:

This research deals with the Israeli settlement movement in the Sinai Peninsula during the period of the Israeli occupation from 1967 to 1982, the date of Israel's withdrawal after the 1973 war and the negotiations that followed until the signing of the peace agreement between the two countries in 1979. The research presents the various goals and dimensions of Israeli settlement in Sinai from a security, military, political, economic, ideological and psychological perspective, and the types of Israeli settlements, whether military or civilian settlements. As well as the institutions participating in the settlement process, which helped finance the settlement movement and push it forward. Then it reviews the settlement movement during the Labor Party government, as well as during the Likud government, and the settlement projects adopted by the two governments, and the extent of agreement or disagreement between the two governments' approaches. It also reviews the international position on the settlements in Sinai and the occupied territories, the decisions issued by international organizations against the Israeli settlement process, and its violation of international charters and treaties. The most important Israeli settlements in North and South Sinai, their various activities, the nature of these settlements and the activity of the residents there, whether it is tourism or agriculture. And the removal of these settlements in implementation of the peace agreement between Egypt and Israel, and the settlers' opposition to leaving these settlements.

Keywords: Sinai Peninsula - Israel - Settlements - Egypt

مقدمة:

فور سيطرة إسرائيل على شبه جزيرة سيناء في أعقاب حرب 1967م، بدأت إسرائيل في عمليتها الاستيطانية في شبه جزيرة سيناء، واستمرت في مخططاتها الاستيطانية طوال مدة الاحتلال الإسرائيلي حتى الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء بعد توقيع معاهدة السلام عام 1979م والاتفاق على انسحاب إسرائيل على مراحل من سيناء كانت نهايتها في عام 1982م، ومن هنا تتضح أهمية الموضوع الذي يتناول الحركة الاستيطانية الإسرائيلية في سيناء سنوات الاحتلال، وطبيعتها وأهدافها، وقد تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي بواسطته تم وصف العملية الاستيطانية وتحليل أهدافها وأبعادها المختلفة، والمنهج التاريخي في تتبع الظاهرة ومعرفة أبعادها وجوانبها المختلفة، وتحاول هذه الدراسة أن تجيب عن عدة تساؤلات ومنها:

-ما أهداف وأبعاد الاستيطان الإسرائيلي في شبه جزيرة سيناء؟

-ما أنواع المستوطنات التي أنشأتها إسرائيل في سيناء؟

-ما هي المؤسسات التي شاركت في العملية الاستيطانية وطبيعة هذه المشاركة؟

-ما هي طبيعة الحركة الاستيطانية في سيناء في عهد حكومة حزب العمل؟

-هل اختلفت الحركة الاستيطانية في سيناء في عهد حكومة الليكود؟

-ما الموقف الدولي من المستوطنات الإسرائيلية في سيناء والأراضي المحتلة؟

-ما هي أهم المستوطنات التي أنشأتها إسرائيل في شمال سيناء؟

-ما هي أهم المستوطنات الإسرائيلية في جنوب سيناء وطبيعة هذه المستوطنات؟

تُعد إقامة المستوطنات، استراتيجية دائمة لأي حكومة إسرائيلية، وتستند أساساً إلى العقيدة الإسرائيلية، ولكنها وسيلة أساسية أيضاً لاستمرار الكيان الإسرائيلي، وذلك لأن دولة إسرائيل قد نشأت بواسطة عملية استيطانية تضمنت تهجير جماعات يهودية من مواطنها إلى فلسطين من ناحية، والاستيلاء التدريجي والحثيث على الأرض من ناحية أخرى. وهكذا فقد كان الاستيطان أداة نشأة الدولة والسمة الرئيسة للجماعات الإنسانية التي ارتبطت بها. وتنسحب استراتيجية الاستيطان عمومًا على كل الأراضي الإسرائيلية، وامتدت بشكل خاص إلى الأراضي العربية المحتلة في يونيو 1967م، ومن ضمنها شبه جزيرة سيناء.[1] حيث قررت الحكومة الإسرائيلية تأسيس مستوطنات في المناطق المحتلة في

([1]) ياسر هاشم، "مشكلة المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة"، فى: **بحوث ودراسات عربية إسرائيل والتسوية السياسية**، (القاهرة: المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، 1991) ص 29.

أماكن اختارتها على أسس أمنية، وبدأت في خلق أنواع من الاستيطان تستغل الموارد الطبيعية في تلك المناطق. وتوجه الإنتاج نحو التصدير أو توفير المنتجات التي تحل محل الواردات الزراعية المستوردة من الخارج توفيراً للعملة الأجنبية.[2]

ولهذا بدأ فريق من علماء الجغرافيا والجيولوجيا، مع بعض الاقتصاديين والمهندسين الإسرائيليين، منذ أواخر شهر أغسطس 1967م في عمل مسح شامل من لشبه جزيرة سيناء. وفى المرحلة الأولى قام الخبراء بدراسة شمال سيناء استعداداً للتخطيط لإقامة مستوطنات دائمة هناك، وقد تمت هذه العملية عن طريق وزارة الداخلية. وتغطى المرحلة الثانية من المسح المواد المعدنية ومناجم الفحم، والمرحلة الثالثة تشمل آبار النفط في جنوب سيناء، ورواسب النحاس، ومناجم الفحم.[3] ثم تبع هؤلاء سبع بعثات علمية تابعة للجامعة العبرية، بغرض إجراء دراسات في إمكانية الاستيطان في شبه جزيرة سيناء، واتخذت من شرم الشيخ ومنطقة أبو رديس، مكانين دائمين لها.[4]

أولاً : أهداف وأبعاد الاستيطان الإسرائيلي في سيناء :

تتنوع الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها من عمليات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967م، كما تختلف الأبعاد التي تحكم الاستيطان من منطقة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر، بحيث تتحكم هذه العوامل في اختيار أماكن المستوطنات وتحديد عددها ونوعياتها وطبيعة سكانها وتركيبها. ولكن هذا التنوع في الأهداف، يجب ألا يحجب حقيقة التناغم والتكامل بين أهداف المستوطنات، إذ يمكن أن تؤدى المستوطنة الواحدة أغراضاً عسكرية وسياسية واقتصادية في الوقت نفسه.[5] وفيما يلي أهم أبعاد الاستيطان خلال هذه المرحلة :

1- البعد الأمني العسكري: ترتبط مشروعات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية عمومًا بالاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، ولهذا فأن البعد الاستراتيجي الأمني يعد من العوامل الحاسمة في تقرير سياسة الاستيطان. حيث إن المستوطنات تُشكل سوراً أمنياً للكيان الإسرائيلي، ولذلك خطط لبناء المستوطنات على شكل أحزمة دائرية تتمتع بالاتصال السهل بغيرها من المستوطنات وبالعمق الإسرائيلي. كما روعي في بنائها أن تكون متماشية

([2]) **المؤتمر الصهيونى الثامن والعشرون 1972**، ترجمة: الياس شوفانى ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 1977) ص 104.

([3]) **Jewish Chronicle**, No.5.130,18/8/1967, p.11.

([4]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 3، يوليو 1971، ص 107.

([5]) نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلى فى فلسطين بين النظرية والتطبيق**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988) ص 237.

مع النظرة الإسرائيلية لمفهوم الحدود الآمنة. [6]التي أصبحت أحد مكونات نظرية الأمن الإسرائيلي، وهى حدود بعيدة عن المراكز الحيوية ومناطق تركز السكان، وقابلة للدفاع عنها، بشكل يجعلها تمثل درعاً واقياً من الضربات الموجهة إلى المركز، وقادرة على تأمين العمق الاستراتيجي الإسرائيلي. ومنع تسلل الفدائيين لتنفيذ عملياتهم داخل حدود الكيان الإسرائيلي. وتمثل المستوطنات نقاط مقاومة وهجوم أمامية في الوقت نفسه. فهي تؤدى دور الموقع العسكري المتقدم في الحرب، ودور الإنذار المبكر في أثناء الدفاع.[7] وكذلك تهدف إسرائيل من إقامة المستوطنات إلى إيجاد أوتاد ومراكز لها تمكنها من التحكم والإخضاع الدائم للسكان العرب في المستقبل، والضغط باستمرار على هؤلاء السكان، فقد كان من القادة الإسرائيليين من يرون أن العرب يمثلون خطراً لمجرد أنهم عرب وليس لأي سبب إضافي.[8] وهذا يتضح في إقامة المستوطنات الإسرائيلية في مدخل رفح في شمال سيناء، لتغلق الطريق على الفدائيين العرب الذين يستخدمون مدخل رفح، في أثناء ذهابهم وإيابهم من قطاع غزة إلى الأردن. فتذكر صحيفة معاريف "أنه ليس هناك شك بأنه لولا المستوطنات الثلاث (ناحال يام، وناحال سيناء، وناحال دكلا) لاستغل الفدائيون الفراغ لتنظيم صفوفهم في المنطقة، وفرض سيطرتهم على سكان المنطقة".[9]

2- البعد السياسي: يُعد البعد السياسي من أهم الأبعاد في حركة الاستيطان الإسرائيلي في سيناء، حيث تهدف إسرائيل إلى تقوية مركزها السياسي، بواسطة سيطرتها الكاملة على الأرض ذات الأهمية الاستراتيجية في المنطقة، وتوسيع الرقعة الجغرافية لإسرائيل عن طريق العمل على إضفاء الشرعية على المستوطنات.[10] كذلك محاولة خلق وقائع جديدة أو فرض الأمر الواقع، وإيجاد حقيقة ديموغرافية يصعب تغييرها بقرار سياسي.[11] حيث كانت إسرائيل تضع في حسابها أمرين عند قيامها بالعمل الاستيطاني في الأراضي المحتلة. الأمر الأول : وهو تعذر التوصل إلى حل للنزاع العربي الإسرائيلي، وعند ذلك تكون قد أقامت حزاماً أمنياً يتمثل في شبكة من المستوطنات على أمتداد خطوط وقف

([6]) ياسر هاشم، **مرجع سابق**، ص 45، 46 .

([7]) نظام محمود بركات، **مرجع سابق**، ص 238 ، 239.

([8]) The Colonization of The West Bank Territories by Israel, Hearings Before The Subcommittee on Immigration and Naturalization of The Committee on The Judiciary United States Senate , Ninety-fifty Congress, First Session, 17,18 October 1978, (Washington: U.S. Government Printing Office , 1978) p.6.

([9]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 3 ، يوليو 1971، ص 86.

([10]) نظام محمود بركات، **مرجع سابق**، ص 242.

([11]) إبراهيم كروان، "المشروعات الإسرائيلية تجاه سيناء"، **السياسة الدولية**، عدد: 38، أكتوبر 1974، ص 55.

إطلاق النار مع الدول العربية، والأمر الثاني : هو احتمال التوصل إلى تسوية مع الدول العربية، وهنا يأتي دور "الورقة ذات الوزن" والمتمثلة في المستوطنات القائمة، فأي تنازل تبديه إسرائيل عن بعض أو معظم المستوطنات، من أجل التوصل إلى سلام دائم وحقيقي مع الدول العربية، من شأنه، كما تعتقد، أن يصورها بأنها تنازلت عن أشياء كثيرة وكبيرة.[12]

3- البعد الأيديولوجي: ويتمثل هذا البعد في الارتباط بالفكر الصهيوني، وما يقدمه من معتقدات بخصوص حق اليهود في الاستيطان في كل أرض فلسطين، بل وخارجها أيضاً بما في ذلك شبه جزيرة سيناء. حيث يرى قادة الحركة الصهيونية أن إقامة دولة يهودية في فلسطين هو تحقيق لما جاء في التوراة، من أن الرب قد وعد إبراهيم عليه السلام ونسله بأرض فلسطين وما جاورها وفيها سيناء، "لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير (الفرات)". ولقد عدّت الأحزاب الدينية أن العمليات الاستيطانية في سيناء هي نوع من الوفاء للوعد الإلهي بالعودة إلى أرض إسرائيل والحدود التوراتية.[13] وكذلك ترتبط فكرة الاستيطان بالفكر الصهيوني الحديث وما يقدمه من معتقدات بخصوص النموذج الطلائعي والارتباط بالأرض، وإن الاستيطان واجب وحق لليهود لإحياء الشعب اليهودي وربطه بأرضه.[14]

4- البعد الاقتصادي: تسعى عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تحاول عن طريقها لتقوية مقومات الاقتصاد الإسرائيلي ومن هذه الأهداف:

- استغلال هذه المستوطنات في مجال الزراعة، باعتبار الزراعة ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الإسرائيلي. وتحاول إسرائيل الاستفادة من هذه المستوطنات في مجال الزراعات البعلية والأعلاف، وأيضاً في مجال زراعة الخضروات والفاكهة. ولذلك حرصت على إقامة المستوطنات على أخصب أراضي سيناء، والتي تتوفر فيها مصادر المياه.[15] حيث يراد من هذه المستوطنات ليس فقط أن تحقق الاكتفاء الذاتي

([12]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 3، يوليو 1971، ص 86.
([13]) موسى جميل داوود، المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة، (رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1992) ص 129 ، 130.
([14]) خيرية قاسمية وأخرون، **المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة منذ عام 1967**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978) ص 38.
([15]) نظام محمود بركات، **مرجع سابق**، ص 243.

لسكانها بل أن تمد السوق الإسرائيلي وغير الإسرائيلي بكثير من المنتجات الزراعية.[16]

- تخفف هذه المستوطنات ضائقة السكن في إسرائيل، بواسطة خلق مراكز جذب جديدة اقتصادياً واجتماعياً في الأراضي العربية، تنتقل إليها مجموعات من السكان، وبخاصة من الشباب الإسرائيلي المتزوجين حديثاً. وتستغل إسرائيل أهمية بعض المناطق من الوجهة السياحية، حيث تستقطب المستوطنات آلاف السياح، مثل منطقة شرم الشيخ.[17]
- تمثل المستوطنات مراكز جذب للمستثمرين والأثرياء اليهود، حيث يتوقعون تحقيق أرباح مناسبة من استثماراهم. ومضاربتهم فيها.[18] ويمكن إقامة المشروعات الزراعية والصناعية بحيث تكون قريبة من الأيدي العاملة العربية الرخيصة، حتى يسهل امتصاصها ودمجها.[19]

5- البعد النفسي: تعتقد إسرائيل أن وجود مستوطنات إسرائيلية في سيناء من شأنه أن يجعل السكان العرب في هذه المناطق يشعرون بالوجود الإسرائيلي ويحسون به، وبذلك يزول احتمال عودة الحكم المصري إلى هذه المناطق من مخيلة السكان العرب. ويبدءون الاندماج في الحكم الإسرائيلي الجديد. وجعل عرب سيناء لا ينظرون للتواجد الإسرائيلي على أنه وجود مؤقت، خاصة وأن الجيش الإسرائيلي انسحب من سيناء في عام 1957م، بعد العدوان الثلاثي، وكذلك فالتواجد المدني الإسرائيلي يوحى بأن إسرائيل لن تنسحب هذا المرة من سيناء، وبالتالي جعل هؤلاء السكان يتعايشون مع الوضع الجديد. هذا بالإضافة إلى تلويح المسؤولين الإسرائيليين في بعض الأحيان بالمستوطنات كأداة حرب نفسية ضد العرب خارج المناطق المحتلة.[20] ومن خلال تكثيف وتطوير المستوطنات على طول المناطق الحدودية تتولد مشاعر لدى السكان العرب بأنه لا يمكن الوصول إلى روعة ومنعة هذه المستوطنات التي يمكنها صد أي محاولات للهجوم عليها. وكذلك تعويد الأنظمة العربية المجاورة على التعامل مع المستوطنات مستقبلاً.[21]

([16]) نبيل خالد الاغا، "المستوطنات الإسرائيلية ماذا تعرف عن خطاياها"، **مجلة الدوحة**، العدد: 11 ، 1 نوفمبر 1979، ص 61.
([17]) ياسر هاشم، **مرجع سابق**، ص 44 ، 45.
([18]) نظام محمود بركات، **مرجع سابق**، ص 245.
([19]) نبيل خالد الاغا، **مرجع سابق**، ص 62.
([20]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 3 ، يوليو 1971، ص 87 ، 107.
([21]) نبيل خالد الاغا، **مرجع سابق**، ص 62.

ثانياً : أنواع المستوطنات الإسرائيلية في شبه جزيرة سيناء :

تُقسم المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في سيناء في أعقاب حرب يونيو 1967م إلى نوعين رئيسين هما، المستوطنات العسكرية، والمستوطنات المدنية.

أ – المستوطنات العسكرية: وتعرف بمراكز الناحال Nahal ، وقد تم إنشاء الناحال أي "طليعة الشبيبة المقاتلة" في عام 1949م، لكى تقوم بدورها في تنمية المزارع في المستوطنات والمساعدة في الواجبات الأمنية. وهى تتبع جيش الدفاع الإسرائيلي، وقد تم تنظيم الناحال في شكل كتائب، وأصبحت كل كتيبة مسؤولة عن عدد من المستوطنات شبه العسكرية.[22] أما بعد حرب يونيو 1967م، وما ترتب عليها في اتساع رقعة الأرض التي تسيطر عليها إسرائيل، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الطاقة البشرية لحمايتها، فقد أخذ الناحال يتجه أكثر إلى الأعمال الأمنية منه إلى الأعمال الأمنية – الزراعية. بمعنى أن هذه المستوطنات تشتمل على قرى زراعية ومنشآت عسكرية. وقد اعتمدت الحكومة الإسرائيلية في بناء عدد من المستوطنات في سيناء على سلاح الناحال، حيث كانت له اليد الطولى في إقامة وحماية شبكة من المستوطنات الأمنية.[23] ومن هذا يتضح أن مستوطنات الناحال يتم إنشائها بصورة مؤقته لمواجهة حاجات أمنية محلية والزراعة تكون أهتمامها الثاني، ونظرياً فعندما تحل المشكلة الأمنية التي أدت إلى وجود الناحال، فأن الأفراد يستطيعون الانسحاب ويتم تفكيك المستوطنات، ولكن على أرض الواقع فعندما يحدث هذا الانسحاب، فإن المستوطنين – في معظم الأحيان – يحتلونها ويحولونها إلى مستوطنات مدنية.[24]

ب – المستوطنات المدنية: وتتكون المستوطنات المدنية من نوعين أساسيين هما، الكيبوتز Kibbutz والموشاف Moshav. والكيبوتز يمكن وصفه من زاوية المكان ومن زاوية البنية الاجتماعية، فمن حيث المكان يشكل الكيبوتز قرية زراعية يتراوح عدد سكانها بين بضع عشرات وبضع مئات. ومعدل سكان الكيبوتز في الغالب هو 200 شخص. وتعود ملكية الأرض التي يقام عليها الكيبوتزات إلى الصندوق القومى اليهودي (التابع للوكالة اليهودية) والذي يأجرها للمستوطنين بعقود طويلة الأجل لقاء إيجار رمزي. ويعمل سكان الكيبوتز أساساً بالزراعة. وتعدّ ملكية أدوات الإنتاج الزراعي والأبنية السكنية والمدرسية وجميع

([22]) G. H. Boyce (Tel Aviv) to F.C.O., 30 November 1977**, F.C.O.** 93/1212.

([23]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 3، يوليو 1971، ص 85.

([24]) P. Williams, Israel Settlements in Occupied Arab Territories (Map), 30 November 1977, **F.C.O.** 93/1212, p.1.

الموجودات الأخرى ملكية جماعية للكيبوتز، ولا يملك أعضاء الكيبوتز سوى بعض الحاجات الشخصية البسيطة. ويتم تنظيم العمل وتسويق الإنتاج الزراعي بواسطة لجان مديرين يتم انتخابهم لمدة سنتين أو ثلاث سنوات من قبل الجمعية العمومية للكيبوتز، والتي تضم كل أعضائه. ويعود دخل الكيبوتز للجماعة كليًا، ويتم توفير حاجات الأفراد على أساس من المساواة. ويتم تخصيص غرف أو شقق صغيرة طبقاً للحالة المدنية لأعضاء الكيبوتز. ولا تمثل الأسرة الوحدة الأساسية في الكيبوتز لأنها ليست وحدة اقتصادية ولا وحدة اجتماعية. فالكيبوتز كله طبقاً لهذا التنظيم يشكل خليه اجتماعية واحدة. ويتم تكليف كل فرد بالعمل طبقاً لاحتياجات الجماعة والمصلحة الجماعية. كذلك يتم تخصيص بيوت للأطفال بمراحلهم العمرية المختلفة، حيث تتم تربيتهم جماعيا، وينشئون بعيدا عن أهلهم. ويتكفل الكيبويز باحتياجات الأطفال المادية.[25] وبذلك يمكن القول أن الكيبوتز نظام من الإنتاج الجماعي والاستهلاك الجماعي والإدارة الجماعية، ويوفر للأعضاء الأمن الاقتصادي والاجتماعي، ويلغى دور العائلة كوحدة اقتصادية. ويعدّ الأطفال من مسؤولية الجماعة كليًا. ويتميز الكيبوتز بوجه عام بجماعية الإنتاج والاستهلاك والتعليم، والحياة الاجتماعية واتخاذ القرارات.[26]

أما النوع الثاني وهو الموشاف فهو مستوطنة تقوم على العمل الزراعي الجماعي والملكية التعاونية. وله عدة أشكال، ولكن الفرد والأسرة يتمتعان في نطاقه بدرجة أكبر من الاستقلال في تسويق الإنتاج واستهلاك العائد، وتنشئة الأبناء وذلك بالقياس إلى الكيبوتز.[27] والزراعة في الموشاف أربعة أنواع : الأول، موشافيم أوفدليم (المستعمرات التعاونية لصغار الملاك العمال)، الثاني، موشافيم شيتوفيم (المستعمرات الجماعية لصغار الملاك)، الثالث، موشافيم اوليم (المستعمرات الخاصة بالملاك الصغار المهاجرين)، الرابع، كفارليم شيتوفيم (المستعمرات الجماعية لصغار الملاك). ويعد النوع الأول هو أقدم أنواع الموشاف وأكثرها شيوعاً ويقوم على المبادئ الآتية:

1-المزرعة الخاصة: حيث يكون لكل عضو مزرعته الخاصة يزرعها على مسؤوليته الخاصة، وعليها يعتمد في تأمين معيشته.

([25]) باسم سرحان، "التربية والتنشئة فى الكيبوتز "، فى: **وقائع المؤتمر العلمى: الأبعاد التربوية للصراع العربى الإسرائيلى**، كلية التربية، جامعة الكويت، (الكويت: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الكويت – كلية التربية، مارس 1985) ص 365 – 367 .

([26]) نبيل خالد الاغا، **مرجع سابق**، ص 59.

([27]) خيرية قاسمية وأخرون، **مرجع سابق**، ص 16.

2-العمل الذاتي: على العضو أن يقوم بكل العمل المطلوب في مزرعته بنفسه دون مساعدة أحد من العمال المستأجرين، ومن هذا المبدأ أنبثق مبدأ آخر وهو أن تكون قطعة الأرض صغيرة لدرجة يمكن بها للمزارع ولعائلته أن يقوم بالتزامهما تجاهها، وكبيرة إلى درجة تكفيه وعائلته، وتؤمن لها معيشتهما.

3-لا ملكية للأرض: إذ تبقى الأرض ملكاً للصندوق القومى اليهودي المرتبط بالمنظمة الصهيونية العالمية. وبالتالي فأن المستوطن يعمل في الأرض كمستأجر، ولكن بصفة خاصة وبشروط أفضل.

4-التنظيم التعاونى: تنظيم عمليات تسويق منتجات المستوطنين وعمليات شراء احتياجاتهم على أساس تعاونى إجبارى لكل الأعضاء وبالإضافة إلى ذلك صيانة المؤسسات والخدمات العامة يجب أن تكون مسؤلية جميع أفراد المستعمرة بصرف النظر عن حجم العائلة وعدد أفرادها.

5-المساعدة المتبادلة: على كل مستعمرة أن توفر ترتيبات خاصة للمساعدة المتبادلة لدعم الأعضاء المحتاجين في حالة وقوع كارثة أو إفلاس اقتصادي على أن تشمل المساعدة مساعدة في الطعام والعمل والمال. كما يجب أن تتخذ المستعمرة الخطوات اللازمة لتأمين المزرعة من احتمالات الخسارة الاقتصادية.[28]

وقد اتجه عدد كبير من المهاجرين في المدّة التي أعقبت حرب يونيو 1967م، إلى القطاع الزراعي. ومن بين الفئتين السائدتين في إسرائيل، استوعب الكيبوتز أكثر من الموشاف. ويرجع هذا إلى الشهرة التي يتمتع بها الكيبوتز وما يقدمه من تنوع، وكذلك كون الانضمام للكيبوتز عملية منظمة وتلقائية. بينما يتم العمل بالنسبة للموشاف بصورة تدريجية. ويستلزم تكوينه مدّة أطول.[29]

ويمكن تقسيم المستوطنات الحضرية كذلك حسب حجمها إلى ثلاثة أقسام منفصلة وهى مدينة وبلدة وضاحية (حي). وتوصف المدينة بأنها مجتمع حضري قوي يعمل كمركز صناعي وخدمي وثقافي للمنطقة، ويتكون السكان فيها من 10 آلاف أسرة أو حوالى 42 ألف فرد. وتتراوح مساحتها من 7 آلاف إلى 10 آلاف دونم. أما البلدة فهي مركز حضري قوامه من 3 آلاف إلى 5 آلاف أسرة أو حوالى 12 ألف إلى 20 ألف فرد. وهى مصممة باعتبارها مركز خدمياً إقليمي فرعياً ثانوي للمنطقة مع كثافة سكانية أقل، وتتراوح مساحتها

([28]) إبراهيم العابد، **الموشاف "القرى التعاونية فى إسرائيل"**، (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، 1968) ص 47 – 50.

([29]) المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرين 1972، **مصدر سابق**، ص 91.

من 2500 إلى 5000 دونم. وأما الضاحية (الحي) فهو منطقة تابعة مجاورة تعمل كمنطقة وسيطة بها الحد الأدنى من الخدمات المحلية، وتتراوح بين 500 إلى 200 أسرة، أي حوالى 2500 إلى 8500 فرد. ومساحتها تتراوح بين 500 إلى 2000 دونم حيث أنها تقام على نظام "ابني بيتك بنفسك".[30]

ثالثاً : المؤسسات المشاركة فى عملية الاستيطان :

شارك جهاز الدولة الإسرائيلي بمؤسساته المختلفة في تخطيط وتنفيذ عملية الاستيطان وعلى وجه التحديد فأن وزارات الدفاع والإسكان والزراعة والصناعة والداخلية والتربية والتعليم والإعلام قد لعبت دور هاماً للسير بهذه العملية قدماً. ثم أن الهستدروت[31] Histadrut والأحزاب قد قامت بجهود مباشرة أيضاً فى هذا المضمار من خلال اتحادات ومنظمات مختلفة أهمها : 1- ايحود هكيبوتسوت فهكيبوتسيم وهو تابع لحزب الماباى، 2- هيكوبوتسى هآرتسى[32] ويتبع حزب المابام، 3- هيكبوتسى همئوحاد[33] وهو يتبع حزب

([30]) موسى جميل داوود، **مرجع سابق**، ص 85 ، 86.

([31]) **الهستدروت:** مصطلح عبري يختصر تعبير "الهستدروت هاعوفديم" أي الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل. تأسس رسمياً سنة 1920م. ولكن سبق تأسيسه تمهيد يرجع إلى سنة 1911م عندما تأسست النقابات المهنية اليهودية الأولى في فلسطين، وكانت تمثل حتى قيام الهستدروت الإطار الذي تجمع فيه العمال اليهود. وعقد الهستدروت مؤتمره التأسيسي في مدينة حيفا بين 4و1920/12/9م وأعلن رسمياً عن تشكيله. وقد أكدت القرارات التي صدرت في المؤتمر الدور الصيوني للهستدروت. حيث أكدت القرارات على أن هدف الهستدروت هو تحقيق الفكرة الصهيونية وأنه يعدّ نفسه جزءاً لا يتجزأ من العوامل الأساسية في العمل الصهيوني، وفى الهجرة والتوطين والسيطرة على فلسطين واستعمارها، وفى وضع الأسس اللازمة لاقتصاد سليم مزدهر قادر على امتصاص أكبر قدر من المهاجرين. ويمثل الهستدروت قوة اقتصادية واجتماعية كبيرة. فهو يملك أو يشرف على مؤسسات اقتصادية تساهم بنحو 60% من الإنتاج الزراعي في الكيان الصهيوني، و50% من الصناعات الثقيلة، 25% من الإنتاج الصناعي، و45% من أعمال البناء، و395 من وسائل النقل. أي يسيطر على حوالى ربع الإنتاج القومى. انظر: عبد الوهاب الكيالى وأخرون، **موسوعة السياسة**، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت)، ج 7 ، ص 117 .

([32]) **هكيبوتس هآرتسي**: أي الكيبوتس القطري: وهو اتحاد الكيبوتسات من أعضاء منظمة (هشومير هتسعي). تأسس هذا الاتحاد في العام 1927م في حيفا، وأقيم الكيبوتس الأول التابع للحركة العام 1920. من المبادئ العقائدية التي أعلنها هذا الاتحاد: الصهيونية والاشتراكية والفكرة الكيبوتسية؛ أي: الحياة المشتركة وصراع الطبقات والعمل التعاوني في المجال التنظيمي والسياسي وغير ذلك. شدد الاتحاد على أهمية العضوية الفعالة في المنظمة الصهيونية العالمية ونقابة العمال العامة في فلسطين. ارتفع عدد الكيبوتسات المنضوية في الاتحاد بعد تجديد فكرة الهجرة إلى فلسطين العام 1928. وتحولت الصلاحيات والفعاليات السياسية لهذا الاتحاد إلى حزب (مبام) بعد تأسيسه في أعقاب الإعلان عن قيام إسرائيل. وللكيبوتس القطري مؤسساته التعليمية العالية في تل ابيب ودار للنشر واصدر صحيفة يومية (عال همشمار) (احتجبت) وعدة مجلات ونشرات أخرى. انظر: جونى منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية**، (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009) ص 503.

([33]) **هيكبوتسى همئوحاد:** أي: الكيبوتس الموحد. هو إطار يشمل حركات الكيبوتسات التي كان في طليعتها (عين حارود). وتكوّن هذا الإطار من كيبوتسات تأسست على يد حركة (هحالوتس) و (فرق العمل) و(هشومير هتسعير). ومن مبادئ هذا الإطار التنظيمي العمل المستقل وبالأجرة أيضاً، والوحدة الزراعية والصناعية والمهنية، والوحدة الجماعية في كافة مجالات الحياة والإنتاج واستيعاب الهجرة

أحودت هعفودا (الاتحاد الصهيوني الاشتراكي لعمال أرض إسرائيل)، 4- هيكبوتسى هداتى [34] ويتبع الحزب الدينى القومى "المفدال"، 5- هيكبوتسى بوعالى أجودات إسرائيل وهو يتبع حزب أجوادات إسرائيل، 6- حركة الموشافيم[35] التي تعرف باسم تنوعات هموشافيم، 7- الناحال " طليعة الشبيبة المقاتلة".[36] وإلى جانب هذه المنظمات هناك الكيرن كايميت Karen kaymeth وهو الصندوق القومى اليهودي[37] وإدارة الاستيطان في الوكالة اليهودية، وفى المنظمة الصهيونية العالمية. وتقوم هذه الإدارات بمهمة توفير مصادر التمويل والمهاجرين، وتشارك في الدعاية للعملية الاستيطانية، في الوقت الذي

والاستيطان وإقامة مجتمع أساسه الانتاج وتنمية الثقافة والمعرفة وزيادة التعلم. وأولى هذا الإطار التنظيمي عملية احتلال العمل مكانة خاصة في المستوطنات، وتطوير النواحي الصناعية في مختلف انحاء فلسطين، حيث يوجد استيطان يهودي أو تجمع سكاني يهودي. وكذلك أولى مسألتي الحراسة والأمن أهمية قصوى. وللكيبوتس الموحد شبكة من المؤسسات التعليمية - التربوية، مثل: مؤسسة (افعال) وغيرها. ومن الشخصيات السياسية التابعة لهذا الإطار التنظيمي: يجآل الون، ويسرائيل جاليلي. انظر: جونى منصور، **مرجع سابق**، ص 503.

([34]) **هكيبوتس هدتي**: أي الكيبوتس المتدين. حركة استيطانية تضم 14 كيبوتساً متديناً مرتبطاً فكرياً مع حزب (هبوعيل همزراحي) ومنذ العام 1956م مع حزب المتدينين الوطنيين (المفدال). أُقيم الكيبوتس المتدين العام 1938م في المؤتمر الثامن لحزب (هبوعيل همزراحي) وفق ثلاثة أُسس: الصهيونية والدينية والاشتراكية الدينية. ويرى كل من ينتمي إلى هذه الحركة بنفسه مطبقاً فكرة التوراة والعمل وهي فكرة إقامة العدالة الاقتصادية والاجتماعية بموجب الشريعة والتقاليد اليهودية. أظهرت هذه الحركة نوعاً من الليبرالية تجاه أفرادها من خلال قيام فتياتها بالخدمة في الجيش الإسرائيلي، وأخذت بعض الأجنحة في هذه الحركة تنادي بضرورة تطبيق فكرة أرض إسرائيل الكاملة بعد حرب 1967م. انظر: جونى منصور، **مرجع سابق**، ص 503.

([35]) **حركة الموشافيم :** ضم هذا الاتحاد في العام 1964م، حوالى 216 موشاف منها 208 موشاف أوفديم و 8 موشافيم شتيوفيم، ويسكنها جميعاً 74894 شخصاً. وترتبط جميع قرى الموشاف بحزب الماباى. وهى تعدّ أكبر منظمة وطنية في الزراعة التعاونية، ويعود تاريخ تأسيسها إلى أواسط العشرينيات ولكنها أصبحت مؤسسة ثابتة في العام 1939م. وقد اضطر النمو السريع الذي حدث في حركة الموشافيم (والذي أدى إلى إرتفاع عدد كل الموشافيم من 69 في العام 1948م إلى 367 في العام 1964م إلى تزايد المسؤلية على اتحاد الموشافيم هذا لتأمين التوجيه الضرورى للموشافيم الجديدة. وكان هذا العمل صعباً للغاية لأن أعضاء هذه الموشافيم كانوا من المهاجرين. ولهذا قامت حركة الموشافيم بإرسال 150 مدرباً من أبناء الأعضاء القدامى إلى الموشافيم الجديدة للتدريب الزراعي والتنظيم الاجتماعي. انظر : إبراهيم العابد، **مرجع سابق**، ص 178 ، 179.

([36]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 3، يوليو 1971، ص 85.

([37]) **الصندوق القومى اليهودي:** هيئة مالية صهيونية اقترح فكرة إنشاء الصندوق هيرمان شابيرا وأيدها هرتزل في المؤتمر الصهيوني الخامس عام 1901م بقصد شراء الأراضي في فلسطين واستملاكها، وعدم بيعها على اعتبار أنها ملك ثابت للشعب اليهودي. باشر عملية الشراء عام 1903، وتسجل كشركة بريطانية محدودة عام 1907، وانتقل مقره الرئيس عام 1922م إلى القدس. ولعب دوراً أساسياً في ترسيخ وبناء المستعمرات بفلسطين. تحول بعد قيام الدولة الصهيونية إلى إدارة الأملاك العربية، واستصلاح الأراضى المستولى عليها، وشق الطرق الاستراتيجية إلى مستعمرات الحدود. ويقوم بدور رئيس في إقامة شبكات مترابطة من المستوطنات اليهودية تحت ستار استصلاح الأراضي وتحسينها. ويمول التعليم الصهيوني في المدارس وحركات الشباب في إسرائيل أو خارجها، وهو أداة هامة في خدمة المخططات الصهيونية التوسعية. انظر: عبد الوهاب الكيالى وأخرون ، **موسوعة السياسة** ، ج 3 ، ص 655.

تقوم فيه وزارة الزراعة بتوفير مصادر المياه، ووزارة الصناعة بتدريب الخبرات الفنية، ووزارة الدفاع باختيار مواقع المستوطنات وتوفير سبل الحماية لها.[38]

ولقد اعتمدت إسرائيل على ترسانة متنوعة من القوانين التي تجيز وتسهل لها الاستيلاء على الأراضي في سيناء. وأهم هذه القوانين هو قانون أملاك الغائبين، وقد صدر هذا القانون في مارس 1950م وهو قانون يقضى بالاستيلاء على الأراضي التي تركها أصحابها وغادروا البلاد بعد حرب 1948م، وترتب على هذا تمكين اليهود المهاجرين إلى إسرائيل من الاستيلاء على هذه الأراضي والإقامة في أماكن أصحابها. وقد استغلت إسرائيل هذا القانون في الأراضي التي استولت عليها بعد يونيو 1967م.[39]

ومن هذه القوانين أيضاً قانون الدفاع "حالة الطوارئ"[40] الذى صدر منذ عام 1945، والذي تنص المادة 125 منه على منح الحاكم العسكري سلطة الإعلان عن مناطق معينة بأنها مغلقة لا يسمح بدخولها أو الخروج منها إلا بتصريح مكتوب من الحاكم العسكري، ولقد استغلت إسرائيل هذه المادة في منع العرب من العودة إلى أراضيهم التي تركوها من جرّاءِ العمليات الحربية. وقانون الطوارئ "مناطق الأمن" وأصدرته السلطات العسكرية الإسرائيلية عام 1949، وبمقتضاه يحق للحاكم العسكري الإعلان عن بعض المناطق أنها مناطق أمن لا يجوز لأي شخص لا يسكن فيها بصورة ثابته، ألا يدخلها إلا بتصريح خاص.[41] وهناك كذلك قانون استغلال الأراضي غير المفلوحة، ويقضى هذا القانون الصادر عام 1949م بمنح وزير الزراعة حق الاستيلاء على الأراضي غير المفلوحة لتأمين فلاحتها. ولقد جاء هذا القانون للاستيلاء على الأراضي العربية التي استولت عليها المستوطنات اليهودية حسب الصلاحيات التي منحت لوزير الزراعة. وفى نفس العام 1949م صدر قانون مصادرة الأراضي في حالة الطوارئ، وقد منح الحكومة تعيين سلطة

([38]) خيرية قاسمية وأخرون، **مرجع سابق**، ص 11 ، 12.

([39]) مصطفى كامل كيرة، "المركز القانونى للمستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة"، **الأهرام**، عدد: 34086، 1980/4/9، ص 7.

([40]) **قانون الدفاع** (الطوارئ) لعام 1945م: أصدرته سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين. وقد اتسم بالصرامة والشدة وانتهاك المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، خاصة المواد التي اجازت للمندوب السامي البريطاني إبعاد أي مواطن فلسطيني خارج البلاد، ومنع دخول أي مواطن فلسطيني ثانية إلى فلسطين، والتي أجازت للقائد العسكري في المنطقة مصادرة المنازل والعقارات وتدمير وإحراق الأراضي الزراعية المملوكة للسكان والاعتقال دون محاكمة. انظر: أسامة الغزالي حرب، **الاستراتيجية الإسرائيلية والمقاومة في الأراضي المحتلة**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1977) ص 15.

([41]) أسعد عبد الرحمن و نواف الزرو، **الغزو الصهيوني وحلقات الصراع السياسي الإجرائي الديموغرافي في فلسطين 1882 – 1990**، (عمان: دار اللوتس، 1990) ص 51.

ذات صلاحية من حقها إصدار أمر بالاستيلاء على أرض أو إصدار أمر إسكان في حالة تقتنع فيها أن إصدار هذا الأمر مطلوب من أجل الدفاع عن الدولة. وكذلك هناك قانون الأحراش الذي بموجبه يحق للحكومة الإسرائيلية الإعلان عن مساحات واسعة من الأحراش كمناطق "غابات حكومية" ومعنى ذلك منع الدخول إليها. وقد طبق هذا القانون بعد حرب يونيو 1967م حيث قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية بالاستيلاء على أحراش غزة ورفح وتحويلها إلى مستعمرات استيطانية.[42]

وهناك ملاحظات عامة حول المستوطنات الإسرائيلية في سيناء :

الملاحظة الأولي : تتسم المصادر الإسرائيلية التي تتناول مسألة الاستيطان بصورة عامة بتضارب شديد سواء بصدد عدد المستوطنات التي أنشئت أو الاستثمارات المخصصة لها، والمشاريع المستقبلية بشأنها، وحول الاختلافات بين العديد من المؤسسات الموكول لها دور في الاستيطان، وإلى جانب هذا فأن بعض المستوطنات تحمل أكثر من اسم وبعضها الآخر جرى تغيير موقعه أكثر من مرة. وفى أحيان ثالثة تتحدث المصادر الإسرائيلية عن مستوطنات تحت الإنشاء، تظل على الخرائط فقط لفترة طويلة نسبياً، وتستخدم في واقع الأمر كورقة للتفاوض مع أطراف خارجيين أو مع حلفاء حزبيين في الداخل أو للتأثير على الرأي العام الإسرائيلي في اتجاه بعينه ووقت بذاته.[43] ويرجع تغيير اسم المستوطنة في الغالب إلى أن المخطط التنظيمي الأولى يشير فقط إلى الموقع الجغرافي أو الاسم العربي للمكان، والمستوطنين يختارون اسم مختلف يستند في الغالب على اسم الموقع في الكتاب المقدس.[44]

الملاحظة الثانية : أن شبه جزيرة سيناء لم تشهد – بسبب ندرة الأراضي الزراعية، وعدم توافر المياه، ولكونها منطقة صحراوية – حملات استيطانية شعبية كتلك التي جرت في هضبة الجولان والضفة الغربية. ولذا وقع عبء الاستيطان على كاهل السلطات الإسرائيلية، حيث أخذت تعد وتخطط بعد حرب يونيو لإقامة مستوطنات ناحال في شبه جزيرة سيناء بغرض تثبيت الوجود الإسرائيلي هناك. وبالتالي فمن الممكن تقسيم الاستيطان الإسرائيلي في سيناء إلى ثلاثة أنماط وهى استيطان الناحال على امتداد المحور الشمالي

([42]) كمال محمد محمد الأسطل، "كيف تعامل إسرائيل عرب الأراضي المحتلة ؟"، **الموقف العربى**، عدد: 35، مايو 1980، ص 104 ، 105.

([43]) خيرية قاسمية وأخرون، **مرجع سابق**، ص 10 ، 11.

([44]) The Colonization of The West Bank Territories by Israel, **op.cit.**, p.15.

من سيناء، والاستيطان المدني عند مدخل رفح، والاستيطان المدني السياحي في شرم الشيخ.[45]

الملاحظة الثالثة : أنه غالباً ما تكون هناك ثلاثة تواريخ مهمة في حياة المستوطنة الأول تاريخ الموافقة الرسمية عليها، والثاني تاريخ بدء الإعداد لموقع وحركة المستوطنين الأولى في المباني القائمة من قبل. والثالث نقل المستوطنة إلى موقع آخر ودائم، وهو الذي يحدد في كثير من الأحيان تاريخ الستوطنة. وكذلك يلاحظ أن لا توجد مستوطنة مستقلة تماماً حيث ينتمى معظمها إلى منظمة استيطانية والتي بدورها ترتبط مع واحد أو أكثر من الأحزاب أو الفصائل السياسية. وتعتمد المستوطنة على التنظيم الأم لضخ الموارد البشرية والمادية والمالية.[46]

الملاحظة الرابعة: إن موقع المستوطنات يعطى إشارة واضحة حول نوايا إسرائيل ناحية حدودها في المستقبل. ولكن الشيء الأقل وضوحاً هو أهمية إنشاء هذه المستوطنات على هذه الحدود. ففي بعض الأحيان تشبه الحلقة الدفاعية، ولكن بالنظرة المتمعنة لهذه المستوطنات يتبين أن هذا التشبيه مبالغ فيه. حيث إن إنشاء المستوطنات المدنية هو عملية طويلة ومكلفة، لحاجتها إلى الخدمات الرئيسية مثل المساكن والاتصالات والكهرباء وتوفير مصادر للمياه. وكذلك فموقع المستوطنة يجب أن يحدد بدقة وفقاً لتوافر المياه والتربة الصالحة للزراعة وهذا يضع حد لعدد المستوطنات التي من الممكن إقامتها في منطقة ما. وربما يحتاج الأمر إلى سنوات قبل أن تصبح المستوطنة قادرة على توفير الدعم لنفسها. يزيد على ذلك أن الأمر يحتاج لضربة حظ لكى يتزامن توافر المياه والتربة مع الحاجات الدفاعية. وحتى المستوطنات شبه العسكرية (الناحال) قليلاً ما توفى متطلباتها من الخدمات الأساسية، حيث إن إنشائها يكون لسبب أمنى محلى وليس كجزء من خُطَّة دفاعية واسعة. ويلاحظ أيضاً أن كل المستوطنات تكون قليلة في عدد المستوطنين، فيتراوح عدد السكان في المستوطنة بين 100 إلى 150 مستوطن شاملاً الأطفال والنساء. ويكونوا مسلحين بأسلحة صغيرة مجهزة للدفاع عن أنفسهم ضد غارات السكان المحليين أو الهجمات الفدائية.[47]

الملاحظة الخامسة : أنه لم تكن هناك علاقات بين المستوطنين اليهود والمواطنين في سيناء، حيث لا تعتمد المستوطنات الإسرائيلية على المدن أو القرى العربية المجاورة لسد

([45]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 3، يوليو 1971، ص 107.

([46]) The Colonization of The West Bank Territories by Israel, **op.cit.**, p.15.

([47]) J.E.Holmes (Tel Aviv), to F.C.O,12 July 1979,**F.C.O.** 93/2222. P.3.

احتياجاتها الأساسية، فلا توجد علاقات اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية بينها وبين تلك المدن أو القرى. وقد يكون التعامل اليومي الوحيد الذي يتم بينهما بواسطة العمال العرب الذين يعملون في البناء داخل المستوطنات، أو العمال الذين يعملون في المزارع المقامة داخل المستوطنات الزراعية. خاصة وأن المستوطنين اليهود هم صورة مجردة للصوصية، وقد قدموا لاستيطان الأراضي المحتلة مدفوعين بأيديولوجية عنصرية تقوم على تهويد الأراضي العربية تمهيداً لضمها وطرد أهلها منها. فهناك عِلاقة متبادلة بين إنشاء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة وتشريد المواطنين العرب الذين يكونون مضطرين إلى كسب عيشهم وعيش أسرهم بالعمل في أراضيهم أنفسهم بوصفهم عمالا أجراء عند المستوطنين الإسرائيليين.[48] وهكذا كانت المستوطنات الإسرائيلية تقف على الرأس قبل القدم، فهدفها الاستيلاء على الأرض التي ستزرع وتكوين طبقة مزارعين، وهى نفس سياسة إسرائيل جيش يخلق شعب وليس العكس.

رابعاً : الحركة الاستيطانية في عهد حكومة حزب العمل:

بعد حرب 1967 رفضت إسرائيل تقديم خريطة رسمية ونهائية بحدودها، على الرغْم أن هذا الموضوع كان يثار باستمرار في المفاوضات التي جرت لتسوية النزاع. ورغم تعدد وجهات النظر داخل حزب العمل، الذي ظل في السلطة حتى يونيو 1977م. فقد أثبت الحزب عملياً تمسكه بمبدأ عدم العودة إلى حدود الرابع من يونيو 1967م. وضرورة بقاء السيطرة الإسرائيلية إلى الأبد فوق مرتفعات الجولان وأجزاء كبيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة وشمال سيناء وشرم الشيخ، وامتزجت الحجج الأمنية، بدوافع اقتصادية ودينية لتحديد المناطق التي يمكن حدوث انسحاب إسرائيلي فيها. ولتأكيد هذه السياسة، ولتثبيت التوسع الإقليمي، تولت الحكومة الإسرائيلية زرع المستوطنات المختلفة (من حيث الحجم والنوعية) في الأراضي المحتلة، لإزالة حدود ما قبل 1967م، ووصفت سياسة الزرع هذه بسياسة الضم الزاحف للأراضي العربية.[49]

أ – مشروع يجال آلون Yigal Allon[50]: كانت أولى مراحل إقامة المستوطنات الإسرائيلية مركزة على الاستراتيجية، والمفهوم السياسي الذي جسده مشروع آلون في يوليو

([48]) موسى جميل داوود، **مرجع سابق**، ص 118، 119.

([49]) خيرية قاسمية وأخرون، **مرجع سابق**، ص 64.

([50]) **يجال آلون** : قائد عسكري وسياسي إسرائيلي، شغل منصب نائب رئيس الوزراء من 1968 – 1977م، انتمى إلى أحزاب أحدوت هاعفودا، وبوعالى تسيون، والمعراخ الأول، وحزب العمل، ثم أخيراً المعراخ الثانى. تولى مناصب القائم بأعمال رئيس الوزراء 1969م، ووزير العمل من 1961 – 1968م، ووزير الاستيعاب 1968 – 1969م، ووزير التربية والتعليم 1969 – 1974م، ووزير الخارجية 1974

1967م، والذي صدقت عليه حكومة حزب العمل في يونيو 1967م، وقد نظر إلى المشروع بوصفه استراتيجية للمستوطنات، لا باعتباره خِطَّة رسمية سياسية خاصة بمستقبل الأرض. ففي حين تركت الحكومة الإسرائيلية الباب مفتوحاً أمام التسوية بخصوص الأرض مع العرب، احتج آلون (وزير الخارجية آنذاك) بأن حدود إسرائيل الدائمة، لابد أن تعتمد على حواجز طبوغرافية لكى تعيق الجيوش المهاجمة. وابتدع نظرية التفرقة بين الحدود السياسية وحدود الأمن، ونتيجة لذلك كان من الضروري – وفقاً لمشروعه – أن تصبح الحدود الآمنة حدوداً سياسية. ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من إنشاء المستوطنات وفقاً لمقتضيات الأمن الإسرائيلي.[51] فمن وجهة نظره فأن الحدود الآمنة لإسرائيل هي أمر حيوي لها، وأن السياسة الاستيطانية التي تتبعها إسرائيل، هي جزء لا يتجزأ من نظام الدفاع في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والحيوية لأمنها. وكذلك فرغم التقدم في الأسلحة الحربية والصواريخ، فما تزال الهجمات الأرضية هي الحاسمة في أي حرب. ومن هذا يتضح أهمية العمق الاستراتيجي والحدود الطبيعية لأمن إسرائيل.[52]

وفيما يتعلق بحدود إسرائيل الجنوبية، فقد أكد آلون على وجوب احتفاظ إسرائيل بسيطرة عسكرية في منطقتين هامتين بالإضافة لمشارف رفح، وهما : 1- المناطق المحيطة بالقصيمة والكونتيلا، وتشمل مفارق طرق استراتيجية على طرق رئيسية تمتد من الصحراء إلى بئر سبع وخط ساحل إيلات، 2- منطقة شرم الشيخ، لحماية حق إسرائيل في حرية الملاحة عبر مضايق تيران. ودعا آلون إلى وجود حلقات وصل إقليمية بين هذه المناطق، ابتداء من شرم الشيخ في الجنوب حتى نقطة معينة على التلال الرملية بين العريش ورفح. وأصبح آلون رئيساً للجنة الوزارية للاستيطان. وبدأ في تنفيذ الجانب العملي في خطته، وذلك من خلال إقامة مستوطنات على طول خطوط إسرائيل الدفاعية من مرتفعات الجولان إلى شرم الشيخ. وبالإضافة لذلك فقد أعتقد آلون أن سياسة المستوطنات

– 1977م. انظر: **انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية "وثائق القيادة السياسية" (1)**، ترجمة إبراهيم البحراوي وأخرون، (القاهرة: المركز القومى للترجمة، 2014) ص 720.

([51]) إبراهيم عويس، "اقتصاديات المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة"، فى: **المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة "مجموعة دراسات وبحوث قدمت خلال الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة واشنطن 22 – 24 أبريل 1985"**، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1985) ص 311.

([52]) Yigal Allon," Israel The Case for Defensible Borders", **Foreign Affairs**, Vol.55, October 1976.,pp.42,43.

الانتقائية من شأنها حمل العرب على الدخول في مفاوضات، خشية أن يواجهوا في وقت لاحق بحقائق إسرائيلية ثابته على هيئة مستوطنات على الأرض.[53]

ب – وثيقة جاليلي: أصدر وزراء حزب العمل في 16 أغسطس 1973، وثيقة عن سياسة إسرائيل في المناطق المحتلة، سميت وثيقة جاليلى نسبه إلى يسرائيل جاليلى Yisrael Galili الوزير في الحكومة الإسرائيلية. وذلك في سياق الإعداد للمعركة الانتخابية للكنيست الثالث، التي كان من المقرر إجراؤها في نوفمبر 1973، وتم تأجيلها بسبب حرب أكتوبر، وكانت هذه الوثيقة جزء من برنامج المعراخ الانتخابي عن قضية الأراضي المحتلة.[54] وقد تضمن هذه الوثيقة نصوصاً عدة تتعلق بالاستيطان، أهمها وجوب توسيع دائرة شراء الأراضي والأملاك في المناطق المحتلة من قبل مديرية عقارات إسرائيل، والعمل على تطوير سياسة الاستيطان وذلك عن طريق إقامة مستوطنات جديدة، وتعزيز المستوطنات القائمة، وقد عدلت هذه الوثيقة من خلال وثيقة أخرى أطلق عليها وثيقة الأربعة عشر بنداً، وهى لا تختلف عن وثيقة جاليلى، غير أنها لم تحدد أماكن الاستيطان تاركة ذلك للحكومة لتقرر كل حالة على حدة.[55] وفيما يختص بسيناء فقد تضمن مشروع جاليلى إنشاء ثمانية مستوطنات في مشارف رفح، وثلاثة مستوطنات في خليج إيلات.[56] وألزم حزب العمل نفسه بدراسة اقتراح بناء ميناء في ياميت، وبناء المركز الإقليمي على مراحل. وتشجيع رجال الأعمال الإسرائيليين على الاستثمار في مناطق الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة عن طريق تقديم امتيازات ضريبية خاصة.[57]

وإجمالاً فقد تركز الاستيطان الإسرائيلي في شبه جزيرة سيناء في عهد حكومات حزب العمل (من يونيو 1967 حت يونيو 1977) في أربعة اتجاهات: شرم الشيخ، الشريط البحري بين شرم الشيخ وإيلات، المنطقة الساحلية شمالي العريش، ومنطقة مشارف رفح. وتشكل المستوطنات قوساً يمتد من ميناء رفح على البحر المتوسط إلى قرية الطور على خليج السويس، وتضمن بذلك وجوداً عسكرياً في هذه البقعة الحساسة على حدود مصر،

([53]) جيرشون كيفال، **السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة**، ترجمة: مصطفى الرز، (القاهرة: مكتبة مدبولى، د.ت) ص 44، 46.

([54]) خلدون ناجى معروف، حرب أكتوبر وأثرها على المجتمع الإسرائيلى 1973 – 1978، (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983) ص 126.

([55]) **الاستيطان الإسرائيلى فى الضفة الغربية 1993 – 2011 "تقرير معلومات (21)"**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012) ص 11، 12.

([56]) وحيد عبد المجيد، "المستوطنات فى فكر واستراتيجية الصهيونية وإسرائيل"، **الموقف العربى**،العدد الرابع عشر، يونيو 1978، ص 35.

([57]) جيرشون كيفال، **مرجع سابق**، ص 125.

وقد بلغ عدد المستوطنات في نهاية مدّة حكومة حزب العمل خمسة عشر مستوطنة : 12 في مشارف رفح والعريش (أهمها ياميت) وثلاثة على الشريط البحري بين شرم الشيخ وإيلات. ويلاحظ أنه في المدّة الأخيرة من حكم حزب العمل أصبح الاهتمام منصباً على منطقة مشارف رفح واستحوذت هذه المنطقة على اهتمام مخططي الاستيطان، وذلك بعد أن كان الاهتمام منصباً على إقامة مدينة عوفيرا في شرم الشيخ للحصول على ميناء عميق.[58]

خامساً : الحركة الاستيطانية في عهد حكومة الليكود :

عطى تولى الليكود السلطة في إسرائيل يونيو 1977م، موضوع الاستيطان دفعاً خاصاً، ينبع من عاملين : الأول : ناجم عن النظرية الجديدة للحكومة، والتي تتسم بوضوح أكثر تجاه مصير الأراضي المحتلة. فهناك إجماع حكومي على السيطرة على الأراضي المحتلة، من خلال بناء المستوطنات والعمل على تحويل مناطق كاملة لتصبح يهودية تابعة لإسرائيل بحجة أنها توفر الحماية لدولة إسرائيل. والثاني : يتعلق بنشاط مجموعة جويش إيمونيم[59] والتي ظهرت في أعقاب حرب 1973م. وانطوى تحت لوائها جماعات متطرفة تعود أصولها إلى الحركات اليمينية والدينية، والتي يعد الليكود من أهم القوى السياسية الداعمة لها.[60] وقد قام مبدأ الليكود على اعتبار النشاط الاستيطاني بمنزلة وسيلة لضمان جعل دولة إسرائيل وأرض إسرائيل وحدة واحدة، حيث لليهود حق طبيعي، وغير قابل للتنازل، في الاستيطان، وليس فقط كوسيلة لإقامة حضور إسرائيلي في مناطق حيوية استراتيجياً. وفى المناطق التي لا تعد تاريخياً، جزءاً من أرض إسرائيل، مثل سيناء، يرى الليكود ضرورة الاستمرار في إقامة المستوطنات لأغراض دفاعية وأمنية.[61]

([58]) خيرية قاسمية وأخرون، **مرجع سابق**، ص 70 ، 71.

([59]) **جويش إيمونيم:** في أوائل عام 1974م، وفور تعرض إسرائيل لصدمة حرب أكتوبر 1973م، وقبل وقت قليل من توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار مع سوريا. قام أتباع الحاخام إسحاق كوك رئيس الحاخامات في فلسطين، وأبرز المؤيدين للصهيونية – مع مباركة وإرشاد زعيمهم الروحي – بتأسيس جويش أمونيم (أي كتلة المؤمنين) وكانت أهدافهم تتمثل في بناء مستوطنات جديدة، والتوسع فيما هو موجود من المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة. وبمساعدة شيمون بيريز الذي أصبح في صيف 1974، وزيراً للدفاع، والشخص المسؤول عن الأراضي المحتلة، نجحت جويش أمونيم في وقت قصير بلغ بضعة سنوات في تغيير سياسة الاستيطان الإسرائيلي، نحو مزيد من الاندفاع نحو الاستيطان في الضفة الغربية وجانب كبير من قطاع غزة. انظر: إسرائيل شاحاك ونورتون متسفينسكى، **الأصولية اليهودية في إسرائيل**، ترجمة: ناصر عفيفى، (القاهرة: الكتاب الذهبي مؤسسة روز اليوسف، 2001) ص 115 ، 116.

([60]) ياسر هاشم ، **مرجع سابق**، ص 50 ، 51.

([61]) جيرشون كيفال ، **مرجع سابق** ، ص 206.

ومن وجهة نظر الليكود فكانت تعتبر سيناء، أرض يحتفظ بها، ويمكن التنازل عن أجزاء منها في حال التوصل إلى تسوية سلمية مع مصر، مع الحفاظ عن أجزاء منها بدعوى الأمن. وبدأت حكومة الليكود في تنفيذ سياستها الاستيطانية في سيناء، حيث احتفلت السلطات الإسرائيلية في 1977/7/11م بإقامة مستوطنة ناحال تحمل اسم "جوليت" في مشارف رفح. وفى 1977/7/27م تم الأحتفال بوضع حجر الأساس لمستوطنة جديدة "تاليم يوسف" في مشارف رفح، وأشارت معاريف 1977/7/28م إلى أن رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية رعنان فايتس حضر الحفل، معلناً أن هذه المستوطنة تعدّ الأولى في نطاق المشروع الجنوبي الذي يهدف إلى 120 مستوطنة زراعية في النقب حتى نهاية هذا القرن. وفى 29 سبتمبر 1977م أحتفل عدد من المسؤلين الإسرائيليين، وعلى رأسهم بيجين بتدشين مستوطنة "نعوت سيناى" وتحويلها إلى مستوطنة مدنية، وهى تابعة لشبيبة بيتار[62] Betar، وتقع إلى الشمال من العريش، وأعلن بيجين في الاحتفال أنه "عندما يستقيل من الحكومة والحياة العامة، سيقيم في مستوطنة نيعوت سيناى."[63]

كذلك فقد عملت حكومة الليكود على تعضيد المستوطنات القائمة في المنطقة الممتدة من العريش حتى قطاع غزة وتعزيزها، وذلك في إطار الاستعاضة عن زيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية في سيناء بتوسيع نطاق المستوطنات القائمة. وقد نشرت صحيفة صنداى تايمز في 1978/1/8م أن الوكالة اليهودية – وهى الهيئة المسؤولة عن توطين المهاجرين – تعد لتوطين ألف عائلة يهودية جديدة بالقرب من الحدود الشرقية للضفة الغربية، و ألف عائلة أخرى في شمال سيناء، كما أعلن في إسرائيل مؤخراً أن الأراضي التي كانت معروضة للبيع، في مستوطنة ياميت بموجب البرنامج المسمى (أبنى منزلك فى ياميت) قد نفذت المهمة، مما يدل على أن المشروع الاستيطاني قد وضع موضع التنفيذ. وهذا في الوقت الذي أعلن فيه وزير الزراعة أرئيل شارون Ariel Sharon بوضوح أن المستوطنات أهم من السلام بالنسبة لإسرائيل، وأكد بيجين موقفه.[64]

([62]) بيتار: تنظيم شبابي صهيوني متطرف (اختصار بريت ترومبلدور) أي عهد ترومبلدور، تأسس في بولندا عام 1923 لإعداد الشباب اليهودي البولندي للحياة في فلسطين، وتدريبهم على العمل الزراعي والعسكري، وتعليمهم العبرية، وتلقينهم ايديولوجية فاشية تحت شعار "الغزو أو الموت". ويعدّ التنظيم فلاديمير جابوتنسكى الصهيونى المتطرف، رائده العقائدي الذي انفصل عن الحركة الصهيونية في الثلاثينيات وأسس مع شباب بيتار المنظمة الصهيونية الجديدة. انظر: عبد الوهاب الكيالى وأخرون، **موسوعة السياسة**، ج1، ص 634، 635.

([63]) خيرية قاسمية وأخرون، **مرجع سابق**، ص 79 ، 86 .

([64]) وحيد عبد المجيد ، **مرجع سابق** ، ص 35.

حيث أدلى بيجن بتصريح أمام حزب "حيروت" نواة كتلة الليكود في يناير 1978م أكد فيه أن القرى الإسرائيلية في سيناء سوف تظل في إطار السلام، تؤلف حزام أمن لإسرائيل في منطقة الحدود الدولية. وأشار بيجين إلى أن حرب الأيام الستة، كانت حرباً دفاعية بالنسبة لإسرائيل، وأن لإسرائيل الحق وفقاً للاتفاقيات الدولية في إدخال تعديلات على الحدود في إطار السلام.[65] وكانت حِجَّة بيجين أنه لايستطيع أن يفرط في مستوطنة واحدة فيقول "أن إقامة المستوطنات لتبقى، هو جزء من صميم مبادئ الوجود الصهيوني، التزمت به كل أحزاب إسرائيل، ونفذته كل حكومات إسرائيل. وحزب العمل الذي حكم إسرائيل ثلاثين عام، هو الذي أقام المستوطنات في الأراضي المحتلة بعد حرب 1967م، ولن يستطيع أن يدافع عن إلغائها."[66]

وهكذا يتضح أن الاختلاف الوحيد الذي ظهر بعد تولى الليكود لا يعدو عن كونه اختلاف في الأسلوب، حيث تعلن حكومة بيجين رسمياً عن خططها وبرامجها الاستيطانية، بخلاف أسلوب التستر الذي اتبعته حكومات حزب العمل بعد حرب 1967م. والأرقام الخاصة بالمساحات وعدد المستوطنات وأعداد العرب المسرحين من أراضيهم، تؤكد مدى الإصرار الإسرائيلي على تنفيذ البرامج الاستيطانية الموضوعة منذ سنوات. خاصة وأن المبلغ المخصص للاستيطان زاد بعد تولى الليكود إلى 240 مليون ليرة أي بزيادة مقدارها 12.5% عما خصص في العام المالي لسنة 1976م لهذا الغرض.[67]

وكانت لزيارة الرئيس السادات القدس في نوفمبر 1977م، وبداية المفاوضات للتوصل للحل السلمي، تأثير على النشاط الاستيطاني خلال تلك المدّة. ففي حين لم يكن أحد يعارض في مجلس الوزراء الإسرائيلي النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة. فأنه كان منقسماً مع ذلك، حول قضية ما إذا كان ينبغي الإعلان عن تعليق النشاط الاستيطاني خلال مدّة مفاوضات السلام مع مصر. وجادل وزير الدفاع عيزرا وايزمان، بوجوب تعليق هذا النشاط مؤقتاً، لأن القضية تلحق الضرر بإسرائيل في علاقتها بالولايات المتحدة ومصر. واتفق أعضاء آخرون في مجلس الوزراء، ومن بينهم مناحم بيجين، أريل شارون وزير الزراعة، على وجوب مواصلة إسرائيل السعي إلى إقامة قواعد أمامية عسكرية إضافية في رفح لتعزيز موقف الحكومة، في مفاوضات مستقبلية مع مصر. وتمكن شارون من

([65]) **الجمهورية** ، عدد : 8778 ، 1978/1/9 ، ص 1.
([66]) موسى صبرى، "لماذا هذه الضجة الكبرى حول المستوطنات؟"، **الأخبار**، عدد: 8203، 1978/9/29، ص 10.
([67]) سلوى أبو سعده، "المستوطنات الإسرائيلية"، **الموقف العربى**، العدد الثامن، 1977، ص 122 ، 123.

الحصول على موافقة مجلس الوزراء، لإقامة حوالى عشرين قاعدة أمامية عسكرية جديدة في رفح. وتدخل وايزمان، واستطاع إقناع بيجين بتعطيل العمل بهذا القرار تقريباً. والمثير للدهشة أن إريل شارون الرجل المسؤول عن إقامة المستوطنات المثير للجدل في رفح في شتاء 1978، هو الذي مهد الطريق بعد ذلك أمام قرار بيجين بالسعي إلى الحصول على موافقة الكنيست لإخلاء مستوطنات سيناء.[68] وهذا يدلل على أن تمسك الليكود بإقامة المستوطنات في سيناء، خلال تلك المدّة، كان وراءه دافع تكتيكي، فهذا التشدد الإسرائيلي، يصبح مادة للمساومة في المفاوضات مع مصر، بحيث يبدو أي تراجع للوراء، وكأنه تنازل كبير.[69]

سادساً : الموقف الدولي من المستوطنات الإسرائيلية في سيناء والأراضي المحتلة:

تيقظ المجتمع الدولي لخطورة الإجراءات الإسرائيلية التوسعية، والمضاعفات الناجمة عن استمرارها، لتعارضها مع اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة في 1949م لحماية السكان المدنيين في زمن الحرب، والتي تنطبق على الأراضي المحتلة عام 1967م، فقد نصت المادة (49) على حظر النقل الجبري الجماعي والفردى للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضى دولة الاحتلال أو أراضى أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أياً كانت دواعيه، واستجابة إلى التحرك العربي بهذا الشأن صدرت عن الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة مجموعة من القرارات تجمع على رفض الإجراءات الإسرائيلية، وبما في ذلك إنشاء المستوطنات، واعتبارها منافية لأحكام القانون الدولي. وتطالب إسرائيل بالالتزام الدقيق بأحكام اتفاقية جنيف، والامتناع عن اتخاذ أي تدابير تخل بموادها، وتحدث تغييراً في التركيب السكاني والجغرافي للأراضي المحتلة.[70]

وفي 8 ديسمبر 1972م اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً برعاية 21 عضواً، وخلال المناقشات عدل هذا القرار بتعديلات أدرجت من جانب بلجيكا وفرنسا ولكسمبرج والمملكة المتحدة. وصدر بأغلبية 86 صوتاً، مقابل 7 أصوات، وامتناع 31 عضواً عن التصويت. وبموجب هذا القرار أكدت الجمعية العامة في قرارها الذي صدر في 13 ديسمبر 1971م. وجاء في المادة الرابعة : أعلن مرة أخرى أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول، وأنه يجب بالتالي إعادة الأراضي التي احتلت. وجاء في المادة السابعة : أن التغييرات التي أجرتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بما يخالف اتفاقية

([68]) جيرشون كيفال، **مرجع سابق**، ص 215 – 218.
([69]) خيرية قاسمية وأخرون، **مرجع سابق**، ص 99.
([70]) **المرجع سابق** ، ص 94.

جنيف لعام 1949م، لاغية وباطلة، ودعت إسرائيل إلى إلغاء جميع هذه التدابير فوراً، والكف عن جميع السياسات والممارسات التي تؤثر في الطابع الديني، أو التركيبة الديموغرافية لتلك الأراضي. ونصت المادة الثامنة على : دعوة جميع الدول إلى عدم الاعتراف بأي تغييرات وتدابير من هذا القبيل، من جانب إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، ودعتها إلى تجنب مثل تلك الأعمال بما في ذلك الإجراءات المتخذة في مجال المعونات، التي يمكن أن تشكل اعترافاً بهذا الاحتلال.[71]

واتخذت الجمعية العامة كذلك في دورتها الثلاثين في 15 ديسمبر 1975م، أربعة قرارات بشأن هذه المسألة. وقد طالبت الجمعية العامة في قرارها بجملة أمور منها أن تكف إسرائيل عن ضم واستعمار الأراضي المحتلة، وجميع الممارسات السياسية التي تتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك مصادرة الممتلكات العربية، والاستغلال غير المشروع للموارد. ودعت الجمعية العامة جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة، إلى عدم الاعتراف لأى تغييرات تجريها إسرائيل في الأراضي المحتلة. وخلال الدورة الثانية والثلاثين، أعربت الجمعية العامة عن استيائها من عدم اعتراف إسرائيل بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي التي احتلت منذ عام 1967م. ودعت إسرائيل إلى الامتثال لإحكام هذه الاتفاقية.[72]

كذلك فقد صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 أكتوبر 1977م، ونص في بعض أجزائه على ما يلي:

-– تقرير أن جميع هذه التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ العام 1967م، لا صحة لها قانونيًا، وتعد عرقلة شديدة الْخَطَر للمساعي المبذولة للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

-– تأسف بشدة لاستمرار إسرائيل في تنفيذ هذه التدابير ولا سيما إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة.

-تدعو إسرائيل إلى الامتثال، بدقة، لالتزاماتها الدولية طبقا لمبادئ القانون الدولي، وأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة في 12 أغسطس 1949م.

([71]) **Yearbook of the United Nations**, **1972**, (New York: United Nations, 1975), p.178, 179.

([72]) **Ibid**, **1975**, (New York: United Nations, 1978), p.250.

-– تدعو مرة أخرى حكومة إسرائيل، بوصفها دولة احتلال، إلى الكف فورًا عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يفضى إلى تغيير الطبيعة القانونية أو التشكيل الجغرافي أو التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة منذ 1967م.

-– تحث جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، على كفالة احترام أحكام الاتفاقية وامتثالها في جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967م.[73]

وأعلن مجلس الأمن أيضًا منذ عام 1977م أن السياسة الإسرائيلية وممارستها تجاه المستوطنات، ليس لها أي قيمة شرعية، وتشكل عائقًا شديد الْخَطَر في طريق تحقيق سلام شامل وعادل وائم، في الشرق الأوسط. وطالب المجلس إسرائيل بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه، أن يغير الوضع القانوني أو الطبيعة الجغرافية أو التركيب الديموغرافي للأراضي المحتلة عام 1967م. وطالب إسرائيل بالامتناع عن نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة.[74]

سابعاً : المستوطنات الإسرائيلية في شمال سيناء : (خريطة رقم 1)

كانت السلطات الإسرائيلية قد بدأت في بناء المستوطنات، على الأراضي التي صادرتها من البدو. وكانت قد بدأت من عام 1969م، بناء على أمر حكومي، مصادرة الأراضي في الجزء الشمالي من المثلث الذي يمتد من رفح حتى العوجة في الجنوب، والعريش في الغرب، والذي يضم حوالى مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة. وهى المنطقة التي تطلق عليها إسرائيل اسم "مشارف رفح"، وأطلق عليها كذلك فيما بعد "منطقة ياميت".[75]

وتهدف إسرائيل من وراء إقامة المستوطنات في مشارف رفح، خلق سلسلة من المستوطنات تمتد بين قطاع غزة وسيناء. بهدف فصل غزة عن سيناء. وقد اعتبرت المؤسسات العاملة في حقل الاستيطان، أن استيطان هذه المنطقة هو جزءًا غير منفصل من استمرارية إقليمية، تمتد من قطاع اشكول في المنطقة المحتلة في 1948م، في الجنوب الشرقي، وتنتشر إلى الأمام، إلى الشمال الغربي، حتى التلال الصفراء في أرض الجمال والبدو الرحل في جنوب قطاع غزة. وكذلك فسبب التركيز على هذه المنطقة هو

([73]) رفعت محمد سيد أحمد، "موقف الأمم المتحدة من المستوطنات الإسرائيلية خلال حقبة السبعينات"، **شؤون فلسطينية**، عدد: 159/158، مايو/ يونيو 1986، ص 65.

([74]) ياسر هاشم، **مرجع سابق**، ص 58.

([75]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 45، مايو 1975، ص 244 .

الأراضي الواسعة المتوفرة فيها. فلقد وقع اختيار المؤسسات على هذا القطاع في الأساس، بسبب مساحات أراضيه الشاسعة مليون دونم مع إمكانية للتوسع في ملايين الدونمات في الأراضي الصحراوية المجاورة، التي يمكن تحويلها إلى أرض زراعية، إذا توفرت الحلول لمشكلة المياه. والعامل الآخر، الذي أخذ بعين الاهتمام هو اعتدال الطقس، بسب قرب المنطقة من البحر.[76]

وقد جسد استيطان هذه المنطقة موضوعين هامين، أحدهم سياسي جغرافي والآخر اقتصادي زراعي، وكان الهدف الجيوسياسي لنشر المستوطنات الكثيفة التي تشكل استمراراً لمنطق أشكول، هو إقامة فاصل بين قطاع غزة وسيناء، والتي في ظروف سلمية تجعل إسرائيل تشرف على حركة السكان بين قطاع غزة ومصر. وكان الهدف الزراعي هو رفع جودة المحاصيل في المنطقة باستخدام أساليب متطورة واستغلال المزايا المناخية الجيدة المتوفرة في المنطقة. فقد كان اقتصاد هذه المنطقة يقوم على زراعة الخضروات والزهور في الصوبات بغرض التصدير، وهى طريقة ممكنة نظراً لتوافر أشعة الشمس القوية في شمال سيناء طوال أيام السنة، وتوافر المناخ المعتد، وعدم وجود الصقيع، وتوافر التربة الرملية التي كانت مناسبة لهذا الغرض.[77]

وقد بدأ استيطان هذه المنطقة بعد أن اتخذت الحكومة الإسرائيلية في أعقاب حرب يونيو 1967م قراراً (داخلياً وليس رسمياً) يقضى بأن منطقة مشارف رفح يجب أن تكون الحدود الغربية لإسرائيل مع مصر. ولهذا فقد كانت إسرائيل ترى أنه يَجِبُ ألاّ تترك حدودها مفتوحة للبدو الرحل، ولجامعي السلاح والمتاجرين به، ومهربي المخدرات. ولهذا يجب توطين المنطقة باستيطان يهودي قروي ومدني كثيف، يمثل حاجزاً بين الصحراء ودولة إسرائيل.[78]

ويمكن القول أن الاستيطان في منطقة شمال سيناء (منطقة ياميت) بعد حرب يونيو 1967م، كان ينظر إليه في إسرائيل على أنه ضرورة سياسية مستمدة من مبدأ أن الأرض تكتسب عن طريق الاستيطان، الذي يضمن السيطرة على الأماكن الاستراتيجية، وفى مرحلة لاحقة يضمن أيضاً السيادة، وأدى هذا النهج إلى إنشاء ناحال دكلا في 1969م، وناحال سيناى في 1970م، وسادوت (موشاف) في عام 1971م. قبل كل هذا كان قد تم

([76]) **المرجع السابق**، عدد: 39، نوفمبر 1974، ص 235.

([77]) Elisha Efrat, **Geography and Politics in Israel since 1967**, (London: Frank Cass, 2005) p. 92.

([78]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 47، يوليو 1975، ص 259.

تطوير خطة شاملة لاستيطان شمال سيناء. وفى وقت لاحق، وبعد مزيد من التحقق من الظروف الجغرافية للمنطقة وإمكاناتها، وبالنظر إلى القدرة على تطبيق أساليب متقدمة تكنولوجياً في الزراعة في الأراضي الصحراوية، تمت صياغة برنامج أيدولوجي أطلق عليه جنوب انديفور The Southern Endeovour وكانت منطقة مشارف رفح جزء منه. وتنص الخطة على إنشاء مستوطنات كثيفة في منطقة مشارف رفح (منطقة ياميت)، تمتد من منطقة أشكول في الشرق إلى ناحال سيناء في الغرب حوالى 12.5 ميل، حيث تم التخطيط لبناء حوالى من 50 إلى 60 مستوطنة زراعية.[79] وأهم هذه المستوطنات:

1- مستوطنة ناحال يام Nahal Yam: في شهر نوفمبر 1967م، أعلنت دائرة الإسكان في الوكالة اليهودية أنها باشرت في بناء المساكن في أول ناحال في سيناء، ووعدت بإنجاز العمل قبل نهاية العام 1967م. وسمى ذلك الناحال يام، أي الناحال البحري. وأعلن ناطق رسمي في تل أبيب عن إنشاء الناحال في 4 أكتوبر 1967م. وقد أقيم في الساحل الشمالي لسيناء، وإلى الجنوب الغربي من سبخة البردويل، على بعد 70 كيلو متراً غربي العريش، على منتصف الطريق تقريباً بينها وبين بورسعيد.[80] وقد باشر الذكور في القسم البحري من ناحال، باستيطان هذه المستوطنة الجديدة قرب بحيرة البردويل، حيث تعدّ بقعة مثالية للصيادين، وبدأ المستوطنون في تحويل وتطوير هذا الموقع إلى قرية صيد أسماك.[81]

وفى البداية أقام المستوطنين في المنازل المهجورة، ومباني محطة السكة الحديد، وبدأت مجموعات من الناحال تضيف إلى المباني إنشاءات صغيرة. وانتقلت المجوعات الإسرائيلية من الناحال بعد شهور إلى بيوت جديدة أقيمت لهم بالقرب من بحيرة البردويل. وكان الهدف العسكري لاختيار هذا الموقع للمستوطنة حيث يمكنها أن تشرف على جزء من المحور الشمالي، ومراقبة الطريق. ويعدّ من أهم المحاور الثلاثة التي تعتمد عليها تحركات الجيش الإسرائيلي في سيناء.[82] هذا فضلاً على هدف افتصادي، وهو مِيزة قرب المستوطنة من بحيرة البردويل الغنية بالأسماك، حيث يتم صيد الأسماك بكميات مناسبة،

([79]) Elisha Efrat,**op.cit.**, p. 92.

([80]) أنيس صايغ، **المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان 1967**، (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، 1969) ص 18 ، 19.

([81]) **Jewish Telegraphic Agency Daily News Bulletin**, 10 October 1967, No.195, Vol.xxxiv, p.1.

([82]) ممدوح أبو بكر، **أضواء على سيناء**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973) ص 99، 100.

وشحنها إلى إسرائيل بسيارات شحن مبردة، لتقوم المؤسسات الإسرائيلية بدورها بتصدير قسم من هذه الأسماك إلى أوربا. وقد أهتم المسؤولون عند إقامة هذه المستوطنة، بأن تكون نواتها من بين الذين تخرجوا من مدرسة صيد الأسماك، من بين صفوف الناحال.[83]

توسع ناحال يام بسرعة، وسمح للشابات بالإقامة فيه والمشاركة في أعماله منذ ربيع 1968م. وأقيمت فيه نوادي وبيوت الشبيبة. ولما كان من بين العسكريين اليهود الصيادين الذين أسسوا الناحال، بعض المزارعين. فقد انصرف هؤلاء منذ إنشاء الناحال على دراسة إمكانات الزراعة في المنطقة، وأجروا عدداً من التجارب الزراعية.[84] ولهذا أسهمت دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية في رعاية وتطوير ناحال يام، فبنت في صيف 1968م محطة لتزويد المستوطنة بالمياه العذبة للاستخدامات المنزلية والري وتشتمل المحطة على معامل لتحلية مياه البحر.[85]

وفي النصف الأول من عام 1973م قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحل المستوطنة وإلغائها. ويمكن تفسير هذه الخطوة التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بأنها تعود إلى عاملين، العامل الأول اقتصادي حيث واجهت المستوطنة صعوبات في أعمال صيد الأسماك، إضافةً إلى أن المنطقة تفتقر إلى المياه العذبة التي من شأنها أن تساعد على إقامة مزارع هناك.[86] ويتضح هذا في تصريح المتحدث باسم الوكالة اليهودية حيث قال" إن قرار التخلي عن المستوطنة نشأ من أخفقها في تطوير صناعة صيد الأسماك بطريقة مربحة. وقال إن شباب الناحال عملوا ثماني ساعات في اليوم فقط، وبلغ متوسط إنتاج الأسماك 30 طن سنوياً، أي نحو 1.5% من إمكانات الصيد في بحيرة البردويل." في حين أدعى المستوطنون أنهم لم يحصلوا على نفس الدعم الذي حصلت عليه مستوطنات آخري في الضفة الغربية. ورغم أن الوزير إسرائيل جاليلى رئيس لجنة الاستيطان في مجلس الوزراء ذكر أن العوامل الاقتصادية وحدها كانت الدافع وراء هذا القرار. إلا أن هذا القرار أثار على الفور تكهنات بأن المنطقة تم إقصائها من حدود إسرائيل في المستقبل.[87] وهنا يبرز العامل السياسي وراء هذا القرار حيث إن مكان المستوطنة وفق تصور مبرمجي

([83]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 3، يوليو 1971، ص 108.

([84]) أنيس صايغ ، **مرجع سابق** ، ص 19 ، 20.

([85]) **Jewish Telegraphic Agency Daily News Bulletin**, 1 July 1968, No.125, Vol.xxxv, p.2 .

([86]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 21، مايو 1973، ص 212.

([87]) **Jewish Telegraphic Agency Daily News Bulletin**, 9 March 1973, No.48, Vol.xl, p.1.

خريطة الاستيطان أصبح خارج الخريطة التي تعتزم إسرائيل عدم الانسحاب منها. والجدير بالذكر أن التيارات الرئيسية في إسرائيل تجمع على أن الحدود الجديدة يجب أن تكون ما بين شرم الشيخ، ونقطة على البحر المتوسط في منطقة بالقرب من العريش، وليس بالقرب من مستوطنة ناحال يام القريبة من جبهة القتال.[88]

2- مستوطنة ناحال سيناء Nahal Sinai: تقع مستوطنة ناحال سيناء بالقرب من العريش على الطريق المؤدية من العريش إلى بير لحفان. وأقيمت في أواخر عام 1967م داخل مزرعة نموذجية، أعدتها السلطات المصرية "مؤسسة تعمير الصحراء" قبل حرب يونيو 1967م، بغرض استصلاح الأراضي في هذه المنطقة من شبه جزيرة سيناء. وقد أسكنوا فيها ثلاثين عائلة عربية استصلحت المنطقة وأنعشتها وحولتها إلى حدائق وبساتين، وانتجت كميات كبيرة من الحمضيات والزيتون، وعهد إلى ناحال سيناء أن ينمى الزراعات التي نجح بها المزارعون العرب السابقون، وأن يجرب أيضًا زراعة الخضار الشتوية، ولذلك تعهدت دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية في مطلع 1968م بتأمين مياه الري. وبلغت مساحة الناحال 200 – 250 دونما، يضاف إليها ألف دونم هي مساحة المزارع التي كان الفلاحون العرب يستثمرونها.[89]

وفى مايو 1974م أعلن وزير الإسكان جاليلى تحويل ناحال سيناء إلى مستوطنة دائمة (موشاف)، وجعلها موقعها على بعد ثلاثة كيلو مترات شرقي العريش، على تلة تشرف على البحر، تعتمد في نشاطها الاقتصادي هو الزراعة والسياحة (باسم نيعوت سيناى).[90] وقد قام الصندوق القومى اليهودي في عام 1975م بتنفيذ برنامج لتطوير البنية التحتية في المستوطنة، والأرض التي يقام عليها الموشاف الجديد والتي تغطى مساحة 500 دونم من الكثبان الرملية. والمرحلة الأولى من البرنامج تتضمن إعادة بناء البنية التحتية، وتقوم وزارة الإسكان ببناء 100 وحدة سكنية، حيث تكون المستوطنة بعد التطوير معتمدة اقتصادياً على الزراعة إلى جانب السياحة.[91] وقد قدم مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين

([88]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 21، مايو 1973، ص 212.
([89]) أنيس صايغ، **مرجع سابق**، ص 20 ، 21.
([90]) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة الرابعة، العدد: 10 ، 16 مايو 1974، ص 310.
([91]) **Jewish Telegraphic Agency Daily News Bulletin**, 8 January 1975, No.6, Vol.xlii, p.3.

لاستغلالها زراعيا وكان معظمهم من حركة "بيتار" التابعة لحزب حيروت [92]. وبلغ عددهم عند إجلائهم في يونيو 1979م حوالى 25 أسرة.[93]

وقد رفض سكان المستوطنة الجلاء عنها بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل 1979، فرفضوا الجلاء عن مزرعة المستوطنة البالغ مساحتها 500 فدان من الأراضي المزروعة حديثاً. والتي كانوا يزرعونها بالطماطم والزهور للتصدير. وأقام سكان المستوطنة الحواجز أمام رحيل المعدات العسكرية عن سيناء.[94] وكانت الحكومة الإسرائيلية قد حاولت التوصل إلى اتفاق مع المستوطنين، حيث عرض وكيل وزارة الزراعة الإسرائيلية على سكرتارية الموشاف تسليم الموشاف تعويضات (وهو ما يعادل حوالي 20 مليون ليرة إسرائيلية أي حوالي 350 ألف جنيه إسترليني) في شكل بيوت زجاجية جديدة، ومعدات ري بقيمة الإيرادات المقدر أن تكسبها حقول المستوطنة خلال السنوات الثلاثة القادمة، حتى يقوم المستوطنين بإخلاء المنطقة.[95]

ولكن تظاهر سكان المستوطنة للمطالبة بعدم الجلاء عن المستوطنة، ووجهت لهم السلطات الإسرائيلية إنذاراً بضرورة الجلاء فوراً عن المستوطنة لتسليمها إلى مصر.[96] وحذرت السلطات الإسرائيلية المستوطنين بأنها ستقوم بإخلاء المنطقة بالقوة، إذا رفض المستوطنين الرحيل عنها، إلا أن سكان المستوطنة أصروا على مقاومة قرار الإخلاء، بمساعدة من جماعة جويش أمونيم الدينية المتطرفة، وسكان المستوطنات الأخري. ولذلك قامت قوة من الجيش الإسرائيلي بسد الطريق المؤدى إلى مستوطنة نيعوت لمنع متظاهرين جدد من الانضمام إلى سكان المستوطنة.[97]

([92]) **حزب حيروت**: تأسس في عام 1948م، ولكن جذوره تمتد إلى ما قبل ذلك بكثير، ففي عام 1925م أسس واحد من أبرز زعماء الصهيونية العالمية وهو فلادمير جابوتنسكى الحركة الإصلاحية وكان زعيمه منذ تأسيسه كحزب سياسي مناحم بيجن. وتمثل جوهر مفهوم حزب حيروت وجوهر مطلبه السياسي في أن دولة إسرائيل الحالية لا تمثل سوى جزء من أرض إسرائيل التاريخية كما هي محددة في التوراة، ومن ثم فإن الهدف للسياسة الخارجية لإسرائيل هو إعادة خلق دولة إسرائيل التاريخية. وفي الحملة الانتخابية للكنيست التاسع عام 1977م أعيد كتابة البرنامج السياسي لكتلة ليكود بزعامة بيجن، وجاء فيه أن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق أبدي لا يمكن التنازل عنه، وهو يرتبط بالحق في الأمن والسلام، ويرفض تسليم الضفة الغربية لسلطة أجنبية. انظر : عبد الكريم العلوجى، **الأحزاب الإسرائيلية بين العلمانية والدولة والدين**، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010) ص 130 – 133 .

([93]) **الأهرام**، عدد: 33768، 1979/5/25، ص 1 ، 14.

([94]) **المرجع السابق**، عدد: 33764، 1979/5/21، ص 1 ، 10.

([95]) J.E.Holmes (Tel Aviv), to F.C.O,12 July 1979,**F.C.O.** 93/2222. P.3.

([96]) **الأهرام**، عدد: 33765، 1979/5/23، ص 1.

([97]) **الأهرام**، عدد: 33766، 1979/5/23، ص 1 ، 10.

واضطرت السلطات الإسرائيلية في أواخر يونيو 1979 إلى الاستعانة بخمسمئة جندي لإخراج سكان المستوطنة من مبان مهجورة، حولوها إلى قلعة، واعتصموا فيها مدة ثلاثة أيام رافضي التخلي عن مزارع الخضراوات والمستوطنة، وقد وصل عدد المتظاهرين إلى نحو ثلاثمئة من بينهم أعضاء في جماعة جوش أمونيم وأعضاء في رابطة بيتار للشباب، وقد جاؤوا لمؤازرة سكان المستوطنة. وقد اضطر الجنود الإسرائيليون إلى استخدام العصي والمياه ضد المتظاهرين الذين أخذوا يقصفون الجنود الإسرائيليين بالحجارة، وبقطع من القماش المشتعل، والخضر الفاسدة من فوق سطح مبنى قديم مقام داخل مزرعة الخضراوات، مما أدى إلى إصابة عدد من الجنود والمتظاهرين. وقبل رحيل سكان المستوطنة حرقوا ماكينة الري الرئيسة، ودمروا البئر رقم 28، وهو إحدى الآبار الثلاثة التي تخدم المزرعة. ثم اندفعوا يحرقون بعض المعدات، وأكوام البلاستيك التي كانوا يستخدمونها في تغطية زراعات الخضر والفواكه. وفي النهاية رُحِّل سكان المستوطنة إجبارياً، في قافلة من سيارات الأتوبيس والسيارات الخاصة والجرارات.[98]

3- مستوطنة ناحال دكلا Dikla: وقد بدأ الاستيطان على هذه المنطقة في غربي رفح على حقول كانت مزروعة سابقاً من قبل "مؤسسة تعمير الصحراء المصرية"، وكانت مساحة المزرعة 500 هكتار وفقاً لقسم الاستيطان، واستولت السلطات العسكرية الإسرائيلية عليها، ووظفت البدو ليعملوا لديها. وبدأ الجيش الإسرائيلي بتأسيس المنازل للاستيطان في المنطقة. وبعد شهر وصل جنود الناحال إلى هذه المنطقة. وأصدر الجنرال موردخاى جور القائد العسكري لقطاع غزة وشمال سيناء مرسومين مرفق معهما خريطة توضح القاعدة للناحال، مع خط يحيط بها يوضح المنطقة. وجاء في المرسوم الأول "أصرح أن المنطقة المحددة والموضحة في الرسم البياني أنها مساحة محددة لأغراض عسكرية. " وصرح المرسوم الثاني بأن المنطقة "أرض عسكرية، خارج الحدود المسموح بها للمدنيين".[99]

وفي 29 مايو 1969م أعلنت السلطات الإسرائيلية ثالث مستوطنة لها في سيناء، باسم ناحال ديكاليم، أو ناحال ديكالا (أي ناحال النخيل، نسبة إلى أشجار النخيل التي تحيط بالموقع). وكان موقعها على بعد ثلاثة عشر كيلو متر إلى الغرب من رفح، على الطريق منها إلى العريش، على الساحل الشرقي من سيناء، في موقع عرف بالشيخ زويد.

([98]) **المرجع السابق**، عدد: 3368، 1979/5/25، ص 1 ، 14.

([99]) Gershom Gorenberg, Henry Holt and company, **The Accidental Empire: Israel and Birth of the Settlements 1967 – 1977**, (New York: Times Books, 2006), p.198.

وهي منطقة حصينة للغاية وكان كتيبة من المشاة وفيلق من المدرعات، من الجيش المصرى، يتخذها قاعدة قبل يونيو 1967م. ونواة هذه المستوطنة من أعضاء منظمة "بنى عكيفا" الموالية للحزب القومي الديني. وكان من المقرر إنشائها بفترة من الوقت قدوم مجموعة أخرى من حركة "بتار" التابعة لحزب حيروت، وبالفعل قدمت إلى هناك هذه المجموعة واستوطنت ناحال ديكلا. وبذلك فقد كانت المستوطنة الوحيدة في ذلك الوقت التي استطاعت حركة "بيتار" إرسال مستوطنين إليها.[100]

وبلغت مساحة المستوطنة قرابة 300 فدان، وكان يقيم فيها 30 مزارعاً إسرائيلياً، وزعت عليهم أرض المستوطنة من 10 – 50 دونماً للفرد، بحيث يزرع نصف الحيازة على مياه الآبار، والنصف الآخر يزرع على مياه الأمطار. وكان بهذه المستوطنة 10 آبار منها 5 آبار احتياطية، ويتم تجميع المياه في خزان مياه لإعادة توزيعها على الأراضي المنزرعة، إضافة إلى دعم المياه القادمة من بحيرة طبرية.[101] وقد كان بالمستوطنة فروعاً زراعية تعدّ مصدراً للمعيشة للمستوطنة. فحقل الخضروات متخصص بزراعة الخضروات الشتوية للتصدير، وفرع الزهور، وكذلك فرع تربية الدواجن. ورغم هذا واجهت المستوطنة مشكلة توفير المياه. وحاول المستوطنون حل هذه المشكلة عن طريق البحث عن المياه في المنطقة. وفى عام 1972م تم تحويل هذه المستوطنة من مركز استيطاني للناحال إلى مستوطنة مدنية. وتتكون المستوطنة من خريجي قوى الناحال التابعين لحركة "بيتار" ومن قادمين جدد، وخريجي الحركة من الخارج، من جنوب أفريقيا، ومن الولايات المتحدة، وفرنسا، وأصبح يوجد بها سبعون شخصاً.[102]

وقد ضم هذا الناحال بعد بنائه بوقت قصير، إدارياً إلى منطقة سميت منطقة ليفى أشكول. ومع أن هذه المنطقة الإدارية الجديدة، والتي أعلن عن تكوينها في أغسطس 1969م، تقوم في الأساس في النقب العزبي، أي في القسم المحتل من فلسطين منذ 1948م، وسعت لتشمل أيضاً أقساماً من شمال سيناء مساحتها حوالى ستين كيلو متراً مربعاً تمتد من رفح إلى العريش وإلى شاطئ البحر بين المدينتين. والمدلول السياسي لإنشاء هذه الوحدة الإدارية، وإدماج جزء من سيناء فيها على جانب كبير من الأهمية، إذ

([100]) ممدوح أبو بكر، **مرجع سابق**، ص 101.
([101]) فتحى رزق، **رباعية سيناء**، ط 2، (د.م: د.ن، 1984) ص 232.
([102]) المؤتمر الصهيونى الثامن والعشرون 1972، **مصدر سابق**، ص 858 .

إن الإجراء المذكور يضع قسماً من الأراضي المحتلة في 1967م تحت إشراف الإدارة في الأراضي المحتلة منذ 1948م.[103]

وعند مغادرة إسرائيل من سيناء بعد توقيع معاهدة السلام، دمرت الخزان الأسمنتي الكبير الذي كان يغذى مدينة الشيخ زويد ومستوطنة دكلا بالمياه، كما أزالت جميع مباني مستوطنة دكلا سابقة التجهيز التي كانت بجوار خزان المياه. وما بقى من المستوطنة هو طريق موصل إلى مدينة الشيخ زويد مرصوف بالأسفلت، وبعض الطرق الداخلية، التي لم يتم تدميرها لآن ثمن الإزالة كانت أكثر مما لو ترك للمصريين. وقد كان هذا صالحاً لإقامة حي سكنى، وتم إنشاء حي الكوثر بالشيخ زويد على أنقاض مستوطنة دكلا.[104]

4- مستوطنة سادوت Sadot: (تعنى الحقول) تقع هذه المستوطنة في القطاع الشمالي من سيناء بالقرب من مدينة رفح. وقد احتفل رسمياً في يناير 1971م بتشييدها. وسبق هذا الاحتفال أعمال كثيرة منها ربط المنطقة بشبكة مواصلات وبشبكة الكهرباء، وكذلك مَدّ أنبوب للمياه يربط المستوطنة بمشروع الرى القطرى، الذى بوسعه إيصال أكثر من مليون متر مكعب من الماء خلال العام الواحد للمستوطنة. ومنازل المستوطنة كانت من المنازل سابقة التجهيز، وتبلغ مساحة الوحدات السكنية 68 متراً مربعاً، تشتمل على غسالة كهربائية، وفرن غاز، وثلاجة. وقد قدم سكان المستوطنة إليها بعد انتهاء بنائها، ولم يواجهوا أية مشكلات سكنية. ووجدوها جاهزة دون أن يكلفهم هذا الكثير، اللهم إلا الانتقال من مكان إلى آخر. ومعظم سكان المستوطنة من الكيبوتسات والعائلات المدنية. وقد عمل سكان المستوطنة في الحقل الزراعي وخصص لكل عائلة 20 دونماً.[105]

وهى تعدّ أول موشاف في رفح، وكانت تابعة لحزب العمل، وتم إقامتها على الأراضي التي صودرت من البدو. وخلال مواسم الحصاد يستأجر المستوطنون البدو الذين قد يصل عددهم إلى حوالى ألف بدوى.[106] وقد كانت مساحة المستوطنة 1500 دونماً، واعتباراً من ربيع 1975م، كان هناك 52 عائلة يعيشون في الموشاف معظمهم ولد في إسرائيل. وكانت الوكالة اليهودية تختار الأعضاء الجدد، وكانت الوكالة مع الصندوق القومى اليهودي تستثمر 250 ألف ليرة إسرائيلية (حوالى 25 ألف دولار) في بناء المنازل والطرق

([103]) أنيس صايغ، **مرجع سابق**، ص 22.

([104]) حسين عبد القوى محمد، **شهادة ميلاد مدينة "وقائع وأحداث وخواطر ومذكرات عودة مدينة الشيخ زويد واستلامها من إسرائيل"**، (القاهرة: د.ن، 2003) ص 56 – 60.

([105]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 3، يوليو 1971، ص 109.

([106]) Mosely Lesch, Israeli Settlements in the Occupies Territories 1967 – 1977, **Journal of Palestine Studies**, Vol.7, No.1,Autum,1977, p.40.

وشراء المعدات الزراعية، حيث كان سكان المستوطنة يزرعون الخضروات والزهور والمانجو ويربون الديك الرومي. ووصل عدد المستوطنين بها إلى 260 مستوطن عام 1977م.[107]

5- مستوطنة مركز أف شالوم Av-Shalom: أسس كمركز استيطاني في أواخر عام 1972م، في مشارف رفح عند نقطة التقاء طريق غزة وسيناء.[108] ففي الأشهر التي سبقت حرب أكتوبر 1973، كان الحديث في إسرائيل يدور حول مشروع ياميت، حلم وزير الدفاع موشى ديان ببناء ميناء بحري عميق في شمال سيناء، جنوب غرب غزة. التي أراد أن يسكنها 250 ألف شخص. وتلي ذلك نقاشاً مطول يعود لأسباب إيدولوجية وعملية حول ما إذا كان ينبغي لإسرائيل المضي قدماً في هذا المشروع.[109]

وقد كان هذا المركز الإقليمي سيقام على مرحلتين، يتسع في الأولى لنحو مئة عائلة، وتبلغ تكاليف هذه المرحلة نحو 3.5 مليون ليرة. وبناء على هذا المشروع يسكن المركز في المرحلة الثانية بين 200 – 250 عائلة، وتبلغ تكاليفها بين 2 – 2.5 مليون ليرة إسرائيلية، ويبلغ عدد السكان في المرحلة الثالثة 350 عائلة. بالمقابل يتحدث مشروع ياميت عن 10 ألف مواطن في المرحلة الأولى، التي كان من المقرر أن تنفذ في عام 1974م. وكان حجم الاستثمار سيبلغ في المرحلة الأولى وفقاً للمشروع 257 مليون ليرة. وكان ينبغي أن تكلف المرحلة الثانية 581 مليون ليرة، والمرحلة الثالثة يصل عدد السكان 100 ألف مواطن، وتكلف مليار و 170 مليون ليرة، والمرحلة الرابعة يصل عدد السكان إلى ربع مليون مواطن، وتكلف 4.7 مليار ليرة. أي أنه ينبغي استثمار مبلغ إجمالي قدره 7.8 مليارات ليرة إسرائيلية.[110]

ولقد بقي اقتراح إقامة مدينة ياميت معلقاً لاختلاف وجهات النظر بين المسؤولين الإسرائيليين، ولهذا فقد جاء قرار إنشاء مركز افشالوم كحل وسط بين التيار الداعي إلى إقامة ربع مليون شخص في الأراضي المصرية، وبين التيار الذي يكتفي بإقامة مستوطنة. وقد جاء إنشاء هذا المركز الإقليمي بالقرب من المكان الذي اقترح أن تقام عليه مدينة ياميت، وأشارت المصادر الإسرائيلية إلى أن هذا المركز سيقام في منطقة لا تعرقل مخطط إقامة مدينة ياميت. بل باستطاعته في المستقبل أن يندمج معها. وبعد أن تمت الموافقة

([107]) The Colonization of The West Bank Territories by Israel, **op.cit.**, p.63.
([108]) **Ibid.**
([109]) **Jewish Chronicle**, No. 5516, 10 January 1975, p.3.
([110]) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، عدد: 5، السنة الثالثة، 1 مارس 1973، ص 157.

على إقامة المركز أنيط بالجيش الإسرائيلي القيام بتسييج المنطقة التي سيقام عليها المركز.[111] وقد وُسِّعت مستوطنة مركز افشالوم في عام 1974م، حيث قدم إليها مجموعة من المهاجرين من الاتحاد السوفيتي للسكن في المركز الذي سمى بهذا الاسم تخليداً لذكرى افشالوم فاينبرغ أحد أعضاء خلية تجسس عملت لصالح المخابرات البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى، وقتل في تلك المنطقة عام 1917م.[112]

6- مستوطنة ناحال حاروفيت Nahal Harofit: تأسست في عام 1975 بالقرب من العريش على موقع بئر العربى. وتنتمي هذه المستوطنة إلى حركة بتار التابعة لحزب حيروت. بلغ عدد المستوطنين بها 40 مستوطن عام 1977.[113] وقد كانت تقع بالقرب من منطقة الخربة على مشروع استصلاح الأراضي الذي أقامته مؤسسة تعمير الصحارى المصرية قبل 1967، وكان يعتمد على خندق المياه الذي أقيم في هذه المنطقة، ويبلغ زمام المشروع 226 فداناً، وهذه المستوطنة كانت شبه عسكرية على المحور الشمالي من لسيناء.[114] وقد مهد الصندوق القومي اليهودي المكان لتوسيعه لزراعة الخضراوات وصيد الأسماك.[115]

7- مستوطنة نتيف هاآسرا Netiv Ha'asrh: أقيمت في عام 1973م، على بعد قرابة 7 كم من رفح جنوباً على الطرف الجنوبي للطريق الرئيسي، وأقيمت على الأرض التي صُودِرت من البدو بعد أن أزيلت مدرستهم ومساكنهم. وقد أعد فيها 200 دونم لزراعة الطماطم والزهور.[116] وهي موشاف تابع لحزب العمل، وصل عدد سكانها عام 1977م إلى 150 مستوطناً.[117]

8- مستوطنة اوجدا Ugda: وهي موشاف أنشئت في عام 1975م، وبلغت مساحة الأرض التابعة لهذه المستوطنة 2400 دونم في سهول رفح. وأعدت فيها زراعة الخضراوات في بيوت زجاجية.[118] وكانت تبعد كيلو واحد جنوب مستوطنة نتيف هاآسرا، على أرض مصادرة من البدو، وكان سكانها من الأزواج، ولا توجد بها عمالة مأجورة من البدو، ومعظم المستوطنين من الكيبوتزات في الأصل، وكانت كل أسرة تحصل على

([111]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 19، مارس 1973، ص 201.
([112]) **المرجع السابق**، عدد: 39، نوفمبر 1974، ص 235.
([113]) The Colonization of The West Bank Territories by Israel, **op.cit.**, p.63.
([114]) فتحى رزق، **مرجع سابق**، ص 232.
([115]) خيرية قاسمية وأخرون، **مرجع سابق**، ص 122.
([116]) **المرجع السابق**، ص 121.
([117]) **op.cit.,** p.40. Mosely Lesch,
([118]) The Colonization of The West Bank Territories by Israel, **op.cit.**, p.64.

9500 متر مكعب من المياه.[119] وقد وصل عدد المستوطنين في هذه المستوطنة حوالى 30 عائلة في عام 1977م.[120]

9- مستوطنة صوفا (سكوت) Sufa, Sukkot: أقيمت في عام 1974م في مشارف رفح بين ياميت والطريق الرئيس، وظلت ناحال حتى يوليو 1977م.[121] فتحولت إلى كيبوتز، وهى أول كيبوتز في مشارف رفح. وتبلغ مساحة الأرض المستغلة 200 دونم، منها 100 دونم لزراعة المانجو و 16 دونم لزراعة الخضروات (الطماطم والفلفل والباذنجان) في البيوت الزجاجية. وقد تم وضع خطط لإعداد 10 وحدات سكنية لإقامة 100 مستوطن، وإعداد 20 وحدة سكنية أخرى. ولكن مع هذا كان القليل من المستوطنين هناك، ومعظمهم من وحدات الناحال.[122]

10- مستوطنة تالمي يوسف Talmei Josef: وهي موشاف قد تم وضع حجر الأساس لهذه المستوطنة في 27 يوليو 1977م، والمستوطنين فيها من جنوب أفريقيا. ووفقاً لتقرير الوكالة اليهودية في 29 يوليو 1977م فكل عائلة في المستوطنة ستستثمر 15 ألف دولار لإنشاء بساتين الفواكه شبه الاستوائية وزهرة عباد الشمس.[123]

11- مستوطنة بريل Pri'el: وهي موشاف كانت قيد الإنشاء عام 1977م، على مشارف رفح بالقرب من ياميت على أرض مصادرة من البدو. وتعدّ لزراعة الطماطم فى بيوت زجاجية، والمستوطنين كانوا من المهاجرين الروس.[124]

12- مستوطنة نير إبراهيم Nir Avraham: وهي موشاف كانت قيد الإنشاء عام 1977م. في مشارف رفح، على بعد كيلو متر واحد جنوب سادوت، وتتصل بمستوطنة اوجدا، ومقامة على أرض مصادرة من البدو، وتعد أيضاً لزراعة الطماطم في البيوت الزجاجية.[125] وكذلك تم الإعلان من قبل وزارة الدفاع الإسرائيلية في أكتوبر 1976 عن التخطيط لإنشاء مستوطنة باسم قادش برنيع Kadesh Barnea وكان موقعها يعتقد أنه على حدود شبه جزيرة سيناء وصحراء النقب.[126]

([119]) Mosely Lesch, **op.cit.**, p.40.
([120]) Middle East Experts Working Group, Israel Settlements in the Occupied Territories, 28 July 1977, **F.C.O.** 93/1210.
([121]) **Ibid.**
([122]) Mosely Lesch, **op.cit.**, p.40.
([123]) The Colonization of The West Bank Territories by Israel, **op.cit.**, p.64.
([124]) Mosely Lesch, **op.cit.**, p.40.
([125]) **Ibid.**
([126]) Middle East Experts Working Group, Israel Settlements in the Occupied Territories, 28 July 1977, **F.C.O.** 93/1210.

13- مستوطنة ياميت Yamit: أخذت وسائل الإعلام منذ أكتوبر 1972م، تتحدث عن مشروع أساسي لإقامة مدينة في شمال سيناء تتسع لربع مليون شخص تحمل اسم ياميت، وقد تم إعداد المشروع بواسطة طاقم كبير مؤلف من مهندسين معماريين وجيولوجيين واقتصاديين وعلماء اجتماع. وتقع المدينة المقترحة على بعد 40 كيلو متر شمال العريش، في منطقة تقع بين رفح والشيخ زويد، وتحتل مساحة يصل عرضها إلى 6 كيلو متر، وطولها 15 كيلو متر. وتشمل المدينة المقترحة التي ستكون أحدى المدن الرئيسية الخمس في إسرائيل على ما يلي: (1- إقامة مباني سكنية ابتداء من العام التالي، وتتسع بعد عامين إلى أربعة آلاف نسمة، والاستمرار في إقامة المباني حتى يصل عدد سكانها إلى ربع مليون نسمة عام 1992م. 2- إقامة شبكة مواصلات تربط المدينة بالساحل والبحر الميت والعقبة. 3- إقامة مشروعات صناعية كبيرة بالقرب من المدينة، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على إقامة مشاريعهم هناك. 4- إقامة ميناء كبير في المدينة يعادل ميناء أشدود. 5- إقامة مطار دولي بالقرب من المدينة في مرحلة متأخرة. 6- استغلال المنطقة الساحلية المنطقة الغربية من منطقة خروبة في الجنوب الغربي من رفح لتطوير محطات القوى الذرية. 7- إقامة مصانع ومنشآت عسكرية. 8- إقامة مركز سياحي حتى تصبح من أهم المدن السياحية في البحر المتوسط).[127]

وفي أغسطس 1973م بدأت وزارة الأشغال العامة الإسرائيلية ببناء الطريق الذي سيؤدى إلى المركز الحضاري في مشارف رفح، والذي أطلق عليه موشى ديان اسم ياميت، وسعة الطريق كانت 6 أمتار. ويبدأ الطريق الرئيس شمال سيناء، ويمر شمالاً لبعد ثمانية كيلو مترات إلى نقطة بالقرب من شاطئ البحر، وقد بلغت تكلفة بناء الطريق 2.5 مليون ليرة، واستغرق ستة أشهر.[128] وبنهاية عام 1973م تأسست مستوطنة ياميت، وتوسعت في 1975م. وأصبحت مركز استيطاني كبير بلغ عدد سكانها حوالى 850 أسرة (أغلبهم من أسر جنود الجيش الإسرائيلي ومن المهاجرين اليهود من الروس ومن الولايات المتحدة الأمريكية). وتوفر هذه المستوطنة الخدمات للمستوطنات الأخري في منطقة مشارف رفح. وكان يوجد بها 350 وحدة سكنية، وقد وضعت الحكومة الإسرائيلية خطة لإنشاء 200 وحدة سكنية إضافية، وتشمل خطط ياميت كما سبق التوضيح أن يبلغ عدد سكانها 250

([127]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 10، أكتوبر 1972، ص 250 ، 251.

([128]) **Jewish Telegraphic Agency Daily News Bulletin**, 16 August 1973, No.157, Vol.xl, p.3.

ألف مستوطن. وتم بناء هذه المستوطنة على أرض استولت عليها الحكومة الإسرائيلية من بدو سيناء الذين كانوا يعيشون في المنطقة وبلغ عددهم أكثر من ثلاثة آلاف بدوى. [129]

وقد تم بناء ياميت على مراحل وكانت المرحلة الأولى قد تقرر فيها بناء 347 منزلاً، منها 220 منزلاً خصصت للمهاجرين، ولرجال الخدمة الدائمة في الجيش الإسرائيلي، ولأصحاب المهن الحيوية. ويقيم في هذه المنازل الأشخاص المساهمين في وضع الأساس الاقتصادي للمنطقة، وكذلك الإسرائيليين من أصحاب المناصب الرسمية في قطاع غزة.[130] ولما كان يوجد في الساحل الشمالي في سيناء حوالى 13 مستوطنة إسرائيلية، وكانت بمنزلة قرى زراعية متقدمة، يقوم العاملون فيها بزراعة كل أنواع الخضر والفواكه التي تحتاج إليها أوربا، باستخدام الأكشاك والعنابر الزجاجية لتوفير درجة الحرارة الملائمة. فقد شكلت ياميت ما يمكن أن يطلق عليه المركز الإداري والحضري لهذه المستوطنات، ويقيم بها الأطباء والمدرسون والمحامون ورجال المحاسبة والاقتصاد والسياحة والفنون بمختلف أنواعها. وهى تؤدى جميع الخدمات اللازمة لهذا المجتمع الصغير بما في ذلك الخدمات الترفيهية.[131] فقد كانت المنطقة كليًا مصممة على شكل هرمى رأسه مدينة ياميت، حيث تتركز المؤسسات التعليمية والثقافية والخدمات والمرافق التجارية المعتمدة على معدلات بيع عالية، وكان الغرض من المنطقة من الناحية الجيوسياسية، ضمان نوعية عالية من الحياه لسكانها. وتعيين مدينة ياميت على شاطئ البحر المتوسط مع إمكانية تطويرها كميناء ومرفأ.[132]

وقد كانت ياميت أقرب إلى قرية سياحية أو قرية للاستشفاء. فكان يوجد فيها فيلات عصرية أنيقة من الأسمنت المسلح ومسبقة التصنيع، حمام سباحة مع أن المدينة مقامة على البحر، ملاعب رياضية، كذلك يوجد مركز تجارى يضم كافة السلع، وقاعات موسيقى، وكافيتريات وأماكن لدور السينما والمسرح، والمدارس المختلفة. وشارع واحد يسمح بمرور السيارات، يلتف حول محيط المدينة، وتتخلله عدة مساحات دائرية لانتظار السيارات بحيث يختار سكان المدينة الصغيرة أقرب مكان انتظار إلى منازلهم التي يتوجهون إليها سيراً على الأقدام، حفاظاً على حياة الأطفال الذين يلهون بهدوء داخل المدينة. فقد مثل

([129]) The Colonization of The West Bank Territories by Israel, **op.cit.**, p.63.

([130]) **رصد إذاعة إسرائيل** "نشرة استماع يومية للإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية"، عدد: 839، (بيروت: مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية ، 1975/6/14) ص 305.

([131]) **الأهرام**، عدد: 33755 ، 1979/5/12، ص 3.

([132]) Elisha Efrat,**op.cit.**, p. 93.

سكان ياميت صفوة المجتمع الإسرائيلي.[133] واسم ياميت هو اشتقاق عبري من جزأين "يام" بمعنى يم أو بحر، و"يت" بمعنى على. والترجمة الحرفية للاسم "على البحر". وكان تخيط ياميت العمراني يأخذ شكلاً رباعياً أقرب ما يكون إلى المربع. أضلاع المربع مساكن من دورين. كل مسن له حديقة صغيرة. وفى قلب المربع، ساحة المدينة، يوجد حديقة تتوسطها نافورة، وتطل عليها مَحَالّ السوق. وعند المدخل الرئيس للمدينة يوجد سلم ذو درجات قليلة، عند صعود هذا السلم يوجد مَحَالّ السوق تطل على الحديقة في قلب المدينة. وتحت السوق سوق آخر في دور سفلى، مجهز ليكون مخبأ لسكان المدينة إن داهمتهم الحرب.[134]

ومن أجل أن تشجع الحكومة الإسرائيلية سكان البلاد على الهجرة والاستقرار في تلك المستوطنات الجديدة وعلى رأسها ياميت وسط الصحراء الجرداء، على حدود دولة مثلث الخصم الأول لإسرائيل، قدمت الحكومة الإسرائيلية مجموعة متنوعة من الحوافز المادية التي تقدم لليهود في جميع بلدان العالم من أجل دفعهم للاستيطان في هذه المنطقة. ويتم تقديم حوافز مادية أيضاً من الوكالة اليهودية والصندوق القومى اليهودي، ويقدم في الواقع الكثير من الأموال التي يتم جمعها من الولايات المتحدة الأمريكية. وتعد أسعار الشقق المعروضة في مستوطنة ياميت من أهم الحوافز المادية، ففي إعلان للوزارة الإسرائيلية للبناء والإسكان في 2 سبتمبر 1977م لأسعار مجموعة متنوعة من الشقق والبيوت المعروضة في بلدة ياميت، يتضح من هذا الإعلان أن أغلى مسكن في ياميت هو كوخ مبنى في صف واحد مساحته 113 متر مربع مع فناء، ويكلف 270 ألف ليرة إسرائيلية (حوالى 26 ألف دولار). وتستطيع الأسرة التي ليس لديها شقة في إسرائيل أن تحصل على 100 ألف ليرة من القروض الحكومية التي ليست مرتبطة بمعدل التضخم (وفى ظل التضخم السنوي السائد في إسرائيل يصل إلى 40% وبالتالى هو منحة أكثر منه قرض) وبالإضافة إلى ذلك القرض يمكن أن تحصل الأسرة على منحة 30 ألف ليرة أيضاً في ظل ظروف غير محددة. كل ذلك معاً يمكن للقروض والمنح أن تصل إلى 155 ألف ليرة، بحيث يصبح المبلغ المتبقي على ثمن الكوخ، والذي يجب أن يدفع 115 ألف ليرة فقط (أي حوالى 12 ألف دولار). وعند مقارنة ذلك بسعر نفس الكوخ في منطقة تل أبيب تكون تكلفته من 500 ألف إلى مليون ليرة، مع جميع القروض السكنية المرتبطة بالتضخم،

([133]) **الأهرام**، عدد: 33755 ، 1979/5/12، ص 3.
([134]) عبد التواب عبد الحى، **طابا.. كيف؟ وكيف عادت؟**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1991) ص 66.

مع وجود نسبة أعلى بكثير في المبلغ الواجب دفعه دفعه واحدة. أما أرخص شقة في ياميت فهي مكونة من ثلاثة غرف ومساحتها 82 متراً مربعاً، في منزل من ثلاثة طوابق، وتكلف 175 ألف ليرة. منها مبلغ 155 ألف ليرة يمكن الحصول عليها في شكل قروض من الحكومة كما سبق القول. وهكذا يتبقى مبلغ 20 ألف ليرة (حوالى 1900 دولار) يدفعها المستوطن وتصبح الشقة ملكا مطلقاً له.[135]

وبدأت الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ مخططها في ياميت فبدأت في السعي لإقامة منطقة صناعية بها، فقد صرح شلومو آفني، رئيس لجنة تطوير ياميت في ديسمبر 1975م، عند الاحتفال بوضع حجر الأساس للمنطقة الصناعية في المدينة " أن مبلغ 100 مليون ليرة قد صرف حتى الآن فى تكوير المدينة." وأضاف "أنه بعد إقامة 350 وحدة سكنية في الحي الأول في ياميت، يجرى العمل الآن على تسوية الأرض لبناء 1000 وحدة سكنية أخرى في ثلاثة أحياء." وكذلك صرح زئيف برغر، نائب المدير العام لوزارة الصناعة والتجارة، "أنه خصص مبلغ 10 ملايين ليرة لبناء مصانع ياميت".[136]

وكذلك فقد استغلت الوكالة اليهودية مدينة ياميت في إسكان المهاجرين الروس، القادمين من مركز الاستيعاب حيث قضوا عدة شهور في اكتساب المعرفة الأساسية باللغة العبرية، وتعريف بطبيعة الحياة في إسرائيل. وكانت سياسة الوكالة اليهودية هي نقل هؤلاء المهاجرين من مراكز الاستيعاب هذه إلى بيئة قريبة نسبياً لكى يكملوا إندماجهم، ويكتسبوا بعض المهارات الفنية مثل الزراعة، ويقوا معرفتهم باللغة العبرية. وكانت ياميت بيئة مثالية لهذا الغرض.[137]

وبعد معاهدة السلام وبداية إخلاء مستوطنة ياميت في مارس عام 1982، كانت هذه العملية هي الأكثر دراما، حيث عارض المستوطنين ترك المستوطنة، والواقع أن الضجة الكبيرة التي أقامها عدد من المستوطنين الذين أقاموا في مستوطنة ياميت، كانت تمثل نوعاً من المساومة من أجل الحصول على تعويضات مبالغ فيها.[138] فقد بدأت تنتشر شائعات تشير إلى أن التعويضات لن تشمل إلا سداد الاستثمارات الفعلية، لكل واحد من المستوطنين مع عدم الأخذ في الاعتبار حساب تكلفة إقامة منزل ومشروع جديد، أو

([135]) The Colonization of The West Bank Territories by Israel, **op.cit.**, p.7.

([136]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 56، أبريل 1979، ص 196.

([137]) G.H.Boyce (Tel Aviv) to F.C.O, 25 January 1979, **F.C.O.** 93/2221.p.3.

([138]) فتحى رزق، **مرجع سابق**، ص 238.

انقطاع الدخل خلال مدّة الانتقال. وهذا عزز المرارة والإحباط لدى المستوطنين، الذين كانوا يأملون ألّا يضطروا في النهاية إلى لإخلاء منازلهم.[139]

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أصدرت في ديسمبر 1981م، قراراً بالمبالغ التي ستدفعها إلى مستوطني سيناء، وبلغ التعويض 500 ألف دولار تقريباً لكل مستوطن، وبلغ مجموع التعويضات 270 مليون دولار، وعلى الرغم من ضخامة مبلغ التعويضات التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية للمستوطنين لكى تبرز لهم مدى التضحية التي قدموها، إلا أن معظمهم قد طلب مبالغ خيالية أدهشت الحكومة، في حين أن أقلية منهم رفضوا إخلاء المستوطنة اختيارياً أو قبول تعويضات لخسارتهم مدعين بأن المبدأ لا يباع. واستغل هذا وعززه ظهور حركة منع الانسحاب من سيناء، المكونة من أعضاء يتبعون حركة جويش إيمونيم الاستيطانية، كما كان بعضهم من أنصار حركة كاخ[140] Kach المتطرفة، وكان هدفه الحيلولة دون إخلاء مستوطنة ياميت من المستوطنين.[141] ولقد شارك في هذه الحركة أعضاء من الكنيست الإسرائيلي أعلنوا رفضهم انسحاب إسرائيل تماماً من شبه جزيرة سيناء، بل لقد كان نائب وزير الأديان حاييم دروكمان Haim Drukman عضو الحزب القومى الدينى "المفدال"، يقيم فى ياميت بصورة غير قانونية، وخرج على رأس وفد إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع الرأى العام الأمريكى بمعارضة الانسحاب الإسرائيلى من سيناء.[142]

وفى 3 مارس 1982م تدخل الجيش الإسرائيلي واستخدم القوة لإجلاء المستوطنين غير المقيمين الذين تسللوا إلى ياميت، وكان هذا تنفيذا للقرارات التي أصدرها إريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي باستخدام القوة لطرد أعضاء الحركة المعارضة للانسحاب

([139]) G.H.Boyce (Tel Aviv) to F.C.O, 25 January 1979, **F.C.O.** 93/2221.p.3.

([140]) **كاخ**: هي حركة سياسية صهيونية أسسها الحاخام مائير كاهانا Meir Kahane في نوفمبر 1972 إثر مجيئه من الولايات المتحدة الأمريكية حيث موطنه الأصلي. وتعنى كلمة "كاخ" بالعبرية "هكذا" أو "هذا هو الطريق"، وهى إشارة إلى أن القوة هي الأسلوب الوحيد الذي يجب أن يستعمل مع المواطنين العرب داخل الأراضي المحتلة سواء عام 1948 أو عام 1967 من أجل حملهم على الهجرة إلى الخارج. ولهذا السبب بالذات فإن شعار حركة كاخ هو السيف والتوراة اللذان يدلان على الأسس الفعلية لمبادئها وأفكارها. وتضم حركة كاخ أعداد من المتطرفين اليهود الذين يدعون إلى طرد العرب من أرض إسرائيل بالقوة، انطلاقا من أن تعايش العرب واليهود هو أمر مستحيل كما يقول الحاخام مائير كاهانا. ومن أجل تحقيق هذا الهدف ساهم أعضاء الحركة في معظم العمليات الإرهابية ضد عرب الأراضي المحتلة. وتستمد حركة كاخ أفكارها من المنهل ذاته الذي تستمد منه حركة غوش إيمونيم أفكارها، وتشارك الحركتان في العديد من النشاطات المناهضة للوجود العربي في الأراضي المحتلة. انظر : عبد الوهاب الكيالى وأخرون، موسوعة السياسة، ج 5، ص 21.

([141]) موسى جميل داوود، **مرجع سابق**، ص 530، 531.

([142]) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **الانسحاب الإسرائيلي من سيناء**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1985) ، ص 150.

الإسرائيلي من سيناء، تمهيداً لإتمام عملية الانسحاب في شهر أبريل. فقد قامت قوة إسرائيلية بالهجوم على مستوطنة (هاتسير ادار) التي أقامها أعضاء الحركة في شكل منازل متنقلة مؤقتة قرب مستوطنة ياميت، واغلقوا الطرق المؤدية إلى المستوطنة للحيلولة دون قيام سكان المستوطنات القريبة بتقديم المساعدة لهم. واعتقلوا حاخام المستوطنة لتحريضه المستوطنين على عدم الانسحاب. وفى البداية حاولت القوة إقناع المستوطنين بالجلاء في هدوء غير أنهم اعتصموا داخل بعض السيارات، وحفروا خندقاً كبيراً حول المستوطنة، ثم ملؤه بالمياه لإعاقة تحرك القوات. ووقعت اشتباكات محدودة بين القوة التي لم تكن مسلحة تسليحاً كثيفاً ولكن استخدمت القضبان الحديدة والفؤوس لاقتحام المنازل، ونقلت نحو 60 من غير المقيمين إلى مدينة بئر سبع.[143]

وبحلول يوم 25 مارس أعلن متحدث عسكري إسرائيلي أن قوات الجيش الإسرائيلي قد دخلت مستوطنة ياميت، لاحتلال المساكن التي تم إخلائها من قبل وذلك لمنع أعضاء حركة معارضة الانسحاب من سيناء من احتلال هذه المساكن من جديد. وكان سكان ياميت سدوا منافذ المستوطنة بالمتاريس، وتحصنوا بالخوذات والعصي، لمواجهة تدخل الجيش وأجبروا بعض الجنود على الخروج من المساكن التي احتلوها تعبيرا عن احتجاجهم على احتمال استخدام القوة لإجلائهم من المستوطنة.[144] وفي 25 أبريل 1982 توجه أكثر من عشرين ألف من الجيش الإسرائيلي لإجلاء 1500 ممن أصروا على الاستمرار في ياميت. واستخدم الجيش مضخات المياه، واستخدم المستوطنين الحجارة والعصي والزجاجات، وهدد المجتمعين بالانتحار الجماعي. ولكن في النهاية تم إخلاء المستوطنة[145] بغير ضحايا أو جرحى.[146]

([143]) **الأهرام**، عدد: 34780، 1982/3/4 ، ص 1.

([144]) **المرجع السابق**، عدد: 34802، 1982/3/26 ، ص 1.

([145]) **مصير سكان ياميت** : بدراسة مصير 708 (70%) من 1023 أسرة من منطقة ياميت، ينقسمون إلى 334 من 437 أسرة زراعية، 374 من 586 أسرة من المناطق الحضرية، يتبين مجموعة من النتائج منها. أن سكان المنطقة من الأسر الزراعية الذين تم إجلائهم نقل الأكثرية منهم إلى مستوطنات قروية جديدة في جنوب إسرائيل. ووصل عدد من انتقلوا لهذه القرى 423 من 708 (60%) من إجمالي العدد الكلى للسكان. واستوعبت منطقة تل أبيب العاصمة القسم الأعظم الباقي من السكان، وصل عددهم إلى 221 أسرة، وكان من الواضح أن معظم من جاء من هذه المنطقة قد عاد مرة أخرى إلى مكانه الأصلي. في حين لم يعد سكان المنطقة الشمالية الذين كانوا غادروها إلى المنطقة الجنوبية. وبدراسة المناطق الجنوبية وفقاً لنسبة الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من ياميت يظهر أن بئر سبع تلقى 9% (65 أسرة) وأشدود وعسقلان ومزيب رامون Mizpe Ramon معاً تلقوا 6.6% (49 أسرة). مما يجعل 15.6% (144 أسرة) في كل مدن الجنوب. في حين أن منطقة القدس استقبلت 5% (36 أسرة). وأستقر عدد من الأشخاص الذين تم إجلائهم في مستوطنات بديلة في نيتف هاسار Nativ Ha-Asara، وعين هابسور En Ha-Besar، وصوفا Sufa، وديكل Deqel، برجان Prigan. أما سكان المنطقة من الحضر فقد توزعوا على نطاق أوسع من السكان الزراعيين. حيث تم استيعاب 50% من الأشخاص الذين تم إجلائهم

ثامناً : المستوطنات الإسرائيلية في جنوب سيناء :

1- مستوطنة عوفيرا (أوفيرا) Ofira: احتلت منطقة شرم الشيخ المكانة الثالثة بين المناطق المحتلة، التي يؤكد الإسرائيليون على أنهم لن ينسحبوا منها، حتى ولو مقابل سلام مع مصر، فهي تأتى حسب سلم الأفضليات لدى الإسرائيليين، بعد القدس وهضبة الجولان. ويعود تمسك إسرائيل بمنطقة شرم الشيخ إلى عاملين رئيسين هما العامل الأمني حيث تتمكن إسرائيل من السيطرة على خليج العقبة ومضايق تيران، فضلاً على أنه يمكنها من نصب رأس جسر يطل على البحر الأحمر. ويقف وراء هذا العامل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والأحزاب اليمينية المتطرفة، ودعاة الضم في إسرائيل. أما العامل الآخر فهو السياحي الذي من شأنه أن يزيد من دخل إسرائيل السياحي، وهذا يستهوى وزارة السياحة، وقطاعات كبيرة من المجتمع الإسرائيلي.[147]

ولهذا فقد أقامت السلطات الإسرائيلية ركيزة مستوطنة عوفيرا (تعنى الحجر النفيس بالعبرية) في جنوب سيناء عام 1967م كمركز عسكري وميناء. وفى عام 1970م بوشر العمل في بناء مركز استيطاني سياحي بالقرب من شرم الشيخ، وسميت أول الأمر مركز "شرم الشيخ" ولكن تغير الاسم بعد ذلك إلى عوفيرا.[148] وقد بدأ النشاط الاستيطاني المدني فيها في مطلع عام 1972م حيث أخذت شركة "سوليل بونيه" على كاهلها البدء في إقامة 90 وحدة سكنية كدفعة أولى في شرم الشيخ، وتم تسجيل أسماء 200 عائلة من مناطق مختلفة في إسرائيل للاستيطان في شرم الشيخ، إضافةً إلى العائلات المدنية التي كانت موجودة هناك.[149] ويعدّ هؤلاء المستوطنون أنفسهم مواطنين في المدينة الجديدة "عوفيرا" وقد سجل هذا في بطاقات هويتهم.[150] وكان وزير الإسكان الإسرائيلى زئيف شيرف

في المنطقة الممتدة بين تل أبيب والقدس. بينما المنطقة الجنوبية استوعبت 41.4% من الأسر (155 من 374 أسرة) في حين أن المنطقة الشمالية تلقت 2.6% (10 من أصل 374 أسرة). ومن هذا يمكن ملاحظة أن الشمال خسر الكثير من السكان أكثر من الوسط، وارتفع عدد سكان الجنوب من كليهما. وتشير النتائج إلى ارتفاع القطاع الريفي 14% على حساب المناطق الحضرية. والتعاونيات التي أنشئت (في النقب) لتحل محل قرى منطقة ياميت استوعبت نسبة كبيرة من الأشخاص الذين تم إجلائهم. انظر: Elisha Efrat,op.cit., p. 95

(146) محمود أمين، **استرداد سيناء**، (القاهرة: مكتبة مصر، د.ت) ص 328.

(147) **شؤون فلسطينية**، عدد: 3، يوليو 1971، ص 109.

(148) خيرية قاسمية وأخرون، **مرجع سابق**، ص 124.

(149) **شؤون فلسطينية**، عدد: 7، مارس 1972، ص 262.

(150) **الوطن المحتل** "نشرة شهرية تصدرها دائرة شئون الوطن المحتل"، العدد: الستون، (القاهرة: منظمة التحرير الفلسطينية، أول مارس 1972) ص 29.

Ze'ev Sherf [151] قد أعلن رسمياً فى يونيو 1971 ضم شرم الشيخ إلى لائحة العناوين المدنية.[152] وزار مسؤول من وزارة الداخلية شرم الشيخ وأخبر السكان المدنيين الإسرائيليين أنهم يمكن أن تكون شرم الشيخ عنوان دائم لهم على بطاقات هويتهم، حيث يطلب القانون الإسرائيلي من المواطنين إبلاغ السلطات كلما تغير عنوان الإقامة. وخلال هذه المدّة انتقل أيضاً مكتب وزارة الداخلية من المساكن المؤقتة إلى موقع دائم.[153]

وقد أعلن وزير الإسكان زئيف شيرف، أن إسرائيل ستقيم مدينة جديدة بالقرب من شرم الشيخ اسمها عوفيرا. وسيتم بناء المدينة على أربع مراحل، تقام في المرحلة الأولى 90 وحدة سكنية وتكون جاهزة في يوليو 1973م. ويبلغ عدد الوحدات السكنية في آخر المرحلة الرابعة ألف وحدة. وذكرت صحيفة هاآرتس في يناير 1973م أن هناك خلافات أساسية في الرأي، نشبت في أثناء الاجتماع الأخير للجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، حول مستقبل شرم الشيخ فقد قدم إلى اللجنة مشروعان مختلفان لتطوير منطقة شرم الشيخ. وقدمت المشروع الأول جماعة من الخبراء يترأسها الدكتور بنحاس زوسمان، الذي ترأس سابقاً جماعة الخبراء التي خططت لمدينة ياميت. وقدم الخطة الآخرى الدكتور رعنان فايتس، رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية. وتقوم تصميمات مشروع شرم الشيخ، كما أعدتها جماعة الخبراء يرئاسة زوسمان، على تطوير مدنى لمدينة اصطياف في عوفيرا، عدد سكانها 7500 نسمة، تعتمد على قطاعين، الأول سياحي في دهب، والثاني زراعي في نيفيعوت. في حين تدعو خطة فايتس إلى إقامة مدينة كبيرة قى عوفيرا، وإقامة 14 مستوطنة قروية في المنطقة، تشكل سلسلة مترابطة بين إيلات وعوفيرا. وتمج خطته المبادرتان الفردية والاستيطانية، وتعتمد على الزراعة والصناعة والاصطياف، وتكون مدينة عوفيرا، بموجب هذه الخطة أكبر بكثير مما اقترحه زوسمان. ولم تستقر اللجنة الوزارية على أي الخطتين تختار. وأواخر عام 1972م كانت إدارة منطقة شلومو قد نقلت من وزارة الدفاع إلى وزارة التنمية.[154]

([151]) **زئيف شيرف:** ولد العام 1906م في رومانيا. هاجر إلى فلسطين العام 1925م. كان من مؤسسي كيبوتس شفاييم الواقع إلى الشمال من تل ابيب. وكان من قيادي (الهجانه) الرئيسيين في مطلع الأربعينيات. شارك في لجنة خاصة قامت بإعداد الإعلان عن قيام إسرائيل، وعين سكرتيراً للحكومة بين 1948 و 1957م، ثم تولى منصب القيم على مدخولات الدولة في وزارة المالية، ثم إدارة معهد وايزمان للأبحاث العلمية في رحوفوت. دخل الكنيست في دورته السادسة والسابعة وتولى وزارة الصناعة والتجارة والمالية في حكومة اشكول ثم وزارة الإسكان حتى عام 1974م. انظر : جونى منصور، **مرجع سابق**، ص 285.

([152]) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة الأولى ، العدد: 3، 1 مايو 1971، ص 43.

([153]) **Jewish Telegraphic Agency Daily News Bulletin**, 21 April 1971, No.77, Vol.xxviii, p.3.

([154]) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة الثالثة ، العدد: 5، 1 مارس 1973، ص 154 ، 155.

وفي عام 1973م تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع عوفيرا، وأعلن وزير الإسكان شيرف أن إسرائيل ستقيم 250 وحدة سكنية إضافيه خلال عام 1973م، كما سيجرى التمهيد لإقامة ألف وحدة سكنية بالإضافة إلى إنشاء مركز تجاري، ومؤسسات تعليمية، ومؤسسات للخدمات.[155] وكذلك أعلنت السلطات الإسرائيلية في نفس العام عن اعتزامها إقامة مركز كبير للاصطياف يضم 2500 غرفة في الشريط البري، الممتد بين شرم الشيخ وإيلات، لتشجيع الحركة السياحية هناك، وتمت الموافقة على ذلك عقب زيارة للمنطقة قامت بها اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست، وفي شرم الشيخ سيتم بناء عدد من الفنادق بحيث يصل عدد الغرف هناك إلى ألف غرفة.[156] وفي زيارة لوزير التجارة والصناعة حاييم بارليف لشرم الشيخ في أغسطس 1974م صرح "بأن إسرائيل تعدّ هذه المنطقة واحدة من المناطق الأساسية لأمنها، وتطوير شرم الشيخ يتمتع بأولوية كبيرة في التخطيط الحكومي في مختلف المجالات."[157] وهذا يتضح من حجم الاستثمارات الإسرائيلية في منطقة شرم الشيخ، التي بلغت ثلاثة أرباع مليار ليرة، منذ انتهاء حرب يونيو حتى عام 1975م.[158] وفى عام 1975/74م وحده أنفقت إسرائيل 6 ملايين ليرة لبناء مشروعات سياحية في منطقة هذه المنطقة وفقاً لتصريحات موشى كول Moshe Kol وزير السياحة الإسرائيلي.[159] ومن هذا العرض يبدو أن الحكومة الإسرائيلية كانت أقرب لتنفيذ خطة لجنة الخبراء برئاسة زوسمان التي كانت تقوم بالأساس على تطوير عوفيرا كمركز للاصطياف.

ويبدو أن أعمال البناء والتطوير في منطقة عوفيرا لم تكن تسير بصورة سريعة، ولم تنفذ مخططات السكن، فبدلاً من 500 عائلة تعيش في عوفيرا كما كان متوقع في عام 1975م، لا يوجد فيها سوى 44 عائلة فقط نصفها عائلات الجنود في الخدمة الدائمة، كذلك فقد كان هناك فندق وحيد في عوفيرا بإمكانه تزويد خدمات لـ 28 شخصاً فقط، ولا يوجد أماكن عمل. وكذلك فقد كانت المدرسة في عوفيرا غير متصله بشبكة الكهرباء، ولا يوجد بها مكيف للهواء.[160]

([155]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 23، يوليو 1973، 235.
([156]) **المرجع السابق**، عدد: 26، أكتوبر 1973، ص 186.
([157]) **Jewish Telegraphic Agency Daily News Bulletin**, 2 August 1974, No.148, Vol.xli, p.2.
([158]) **رصد إذاعة إسرائيل** "نشرة استماع يومية للإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية"، عدد: 808، (بيروت: مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 1975/5/1) ، ص 6.
([159]) خيرية قاسمية وأخرون ، **مرجع سابق** ، ص 19.
([160]) **رصد إذاعة إسرائيل**، عدد: 815، 1975/5/12، ص 188، 189.

وقد صرح وزير الإسكان إبراهام عوفر[161] Avraham Ofer في يونيو 1975م عن سبب تأخر وزارته في تنفيذ قرارات الحكومة المتعلقة بتطوير عوفيرا وأجاب " أن الحكومة لم تقر مخططاً هيكلياً، وكذلك اللجنة الحكومية لشؤون الإسكان لم تقر أى مخطط هيكلى، وما قررته الحكومة هو المبلغ الذيي خصص لهذا الموضوع. حتى الآن انتفقت هذه الأموال. وبالنسبة لموضوع التباطؤ بأعمال البناء، فالتباطؤ لا يوجد في عوفيرا وحدها. فإن عمليات البناء تتم في جميع الأماكن ببطء، وفى عوفيرا بصورة خاصة، ولكن ذلك يرجع إلى بعد المكان، وعدم وجود عمال عرب. وهناك أسباب قوية لتأخر البناء أهمها الموازنة، فقد كان مقرر بناء 400 وحدة سكنية، ولكن الأموال التي خصصت لم تكف لبناء 332 وحدة سكنية." وأضاف وزير الإسكان "أنني لا أرى مجالاً في سلم الأولويات لتخصيص مجهوداً كبير لعوفيرا، فأنها ليست وطنا لنا، وكل ما في الأمر أنها مستوطنة عسكرية، ولا يوجد قرار حكومي بشأن إقامة مستوطنة مدنية ولا أؤيد هذه الفكرة. ومعلوم أن النبي موسى أخرجنا من هناك إلى أرض إسرائيل، فلماذا يجب علينا العودة إلى هناك، أنا أؤيد الاحتفاظ بها عسكرياً وأمنياً، ولكن شرم الشيخ ليست ضمن وطنا"[162] ولقد أثيرت قضية عدم وجود مخطط هيكلي للحكومة لتطوير عوفيرا، ولهذا أوضحت اللجنة الوزارية التي يرئسها إسرائيل جاليلى، أنها أقرت في ديسمبر 1972م المخطط الهيكلي لتطوير عوفيرا، والذي يتضمن أن تقام في المنطقة خلال ثلاثة أعوام ألف وحدة سكنية.[163] وهذا إن دل على شيء فيدل على وجود اختلاف بين وجهات النظر داخل الحكومة الإسرائيلية حول فكرة الاستيطان المدني في شرم الشيخ (عوفيرا)، وإن كان الجميع يرى ضرورة الاحتفاظ بها كمركز عسكري لحماية أمن إسرائيل، وهذا كان سبب تأخر أعمال البناء فيها، على العكس من مستوطنات الشمال، التي كانت تسير بصورة أسرع نسبياً.

وهكذا فمع قدوم عام 1977م كان في عوفيرا ثلاثة فنادق سياحية، وبها 190 عائلة، وكانت المياه العذبة تنقل إليها من إيلات بالسيارات، حتى أبريل 1977م حيث تم خط

([161]) إبراهام عوفر: ولد في عام 1922م في بولندا. هاجر إلى فلسطين العام 1933، وساهم في تأسيس كيبوتس حمدية العام 1941م، وشارك في نشاطات وفعاليات حزب (مباي). شارك في حرب 1948 في سلاح البحرية، وعين أول قائد للقاعدة البحرية في ايلات. تولى أمانة حزب (مباي) بين 1952 و 1955م، وتولى بعض المناصب الحكومية مثل نائب مدير عام وزارة الزراعة. كان من أنصار ليفي اشكول ضد معسكر بن جوريون. تولى أمانة شركة إسكان العمال (شيكون عوفديم) من 1967م حتى 1974م. تولى حقيبة البناء والإسكان في حكومة رابين من العام 1974 حتى عام 1977م. انظر: جونى منصور، **مرجع سابق**، ص 310.

([162]) **رصد إذاعة إسرائيل** ، عدد: 815 ، 1975/5/12، ص 189 ، 190.

([163]) **المرجع السابق**، ص 346.

أنابيب للمياه من الطور.[164] حيث كانت بالأساس مركز سياحي يوفر أماكن الإقامة للقاعدة العسكرية القريبة للجيش الإسرائيلي.[165] وكان يوجد لهم مباني مخصصة، والعائلات الإسرائيلية كانت تعيش في فيلات صغيرة ملونة باللون الأبيض، وفى الوسط يوجد حدائق صغيرة.[166]

2- مستوطنة دى زهاف Di-Zahav : تأسست في عام 1971م بالقرب من القرية المصرية دهب على الساحل الشرقي من شبه جزيرة سيناء (عند مدخل وادي نصيب). ولهذه المستوطنة أهميتها الاستراتيجية بسبب موقعها، فهي تقع عند تقاطع الطريق السريع بين شرم الشيخ في الجنوب، ودير سانت كاترين في الغرب، وإيلات في الشمال. وهى موشاف سياحي تابع للحزب الليبرالي الحر. بلغ عدد سكانها 80 مستوطن في عام 1977م.[167]

3- نفيعوت Neviot : أنشأت إلى الغرب من القرية المصرية (نويبع) على طريق إيلات شرم الشيخ في عام 1971م. وتوسيعها في عام 1972م. وتبلغ مساحتها 2500 دونم. وهى مستوطنة زراعية وسياحية، بلغ عدد مستوطنيها عام 1977م حوالى 150 مستوطن.[168] وكان المستوطنين الأوائل يتبعون حزب العمل قد قدموا منذ عام 1971م بصورة غير شرعية في البداية بعد أن أخبرهم وزير الدفاع موشى ديان "إنني لن أعطيكم إذن، ولكن لو استوطنتم المنطقة فأنى لن أعطى تعليمات بإزالتكم". وكان هؤلاء المستوطنين من السياح الذين يأتون من أجل الشمس والمياه الصافية، وما بها من شعاب مرجانية على طول الساحل. وبعد حرب 1973م بدأت الحكومة الإسرائيلية في استثمار هذه المنطقة بإقامة منازل للمستوطنين، وإقامة فندق.[169] وقد امتازت هذه المنطقة في دى زهاف ونفيعوت بوجود الفنادق الصغيرة ومواقع للمخيمات، وقربها من ميناء إيلات حيث يوجد منتجع كامل مكون من مجموعة من الفنادق الفاخرة، وكانت نفيعوت على بعد ساعة واحدة بالسيارة من إيلات، ودى زهاف على بعد أكثر من ساعة بالسيارة جنوبي الساحل. وكان يوجد بها جميع الرياضات المائية، ومدارس الغوص.[170]

([164]) خيرية قاسمية وأخرون ، **مرجع سابق**، ص 124.

([165]) Middle East Experts Working Group, Israel Settlements in the Occupied Territories, 28 July 1977, **F.C.O.** 93/1210.

([166]) لوسى يعقوب، **العودة إلى سيناء**، (القاهرة: دار المعارف، 1984) ص 68.

([167]) The Colonization of The West Bank Territories by Israel, **op.cit.**, p.62.

([168]) **Ibid.,** p.63.

([169]) **op.cit.**, p. 271. Gershom Gorenberg, Henry Holt and company,

([170]) **Jewish Chronicle**, No.5.634,22/4/1967,p.VII.

4- شلهيفت Shalhevet : (تعنى اللهب أو الشعلة بالعبرية) أخذت إسرائيل تنشط في استغلال آبار بترول الموجودة في سيناء وتطويعها لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي. فقد غدت إسرائيل في أعقاب حرب يونيو 1967م تسيطر على حقول النفط البرية والبحرية الواقعة على امتداد 50 كم إلى الجنوب من أبو رديس. وأعدت السلطات الإسرائيلية مستوطنة للعمال الإسرائيليين الذين يقدرون ببضعة مئات، كما قامت ببناء مدرسة لأبنائهم.[171] كان ذلك في عام 1971م، على موقع القرية المصرية أبو رديس. والذي كان الاسم الأصلي للمستوطنة. وكانت ترتبط بشركة إسرائيل الوطنية للبترول "نيتف نفت" Netive-Neft.[172] وخلال حرب أكتوبر 1973م اضطرت السلطات الإسرائيلية إلى إجلاء سكان تلك المستوطنة أمام زحف القوات المصرية، كما حدث في هضبة الجولان عندما أفرغت المستوطنات من سكانها، في أثناء تقدم القوات السورية في الهضبة. ولكن مع عودة مستوطني الهضبة إلى مستوطناتهم، أخذت عائلات المستوطنين في مستوطنة أبو رديس (75 عائلة) تطالب هي الأخري بالعودة إلى مستوطناتهم مرة أخرى. إلا أن السلطات الإسرائيلية حالت دون ذلك، لأسباب لم تفصح عنها، ربما تعود إلى عوامل سياسية ناجمة عن روح اتفاقية فصل القوات. وبذا تصبح مستوطنة أبو رديس ثانى مستوطنة يتخلى عنها الإسرائيليون في سيناء، الأولى كانت "ناحال يام" قبل حرب أكتوبر لأسباب أقتصادية كما ذكرت المصادر الإسرائيلية، والثانية مستوطنة أبو رديس بفضل نتائج حرب أكتوبر.[173] وقد أثير هذا الموضوع فى يوليو 1974 داخل الكنيست الإسرائيلى، حيث تسائل أحد أعضاء الليكود عن أسباب عدم عودة المستوطنين إلى أبو رديس، وكان رد وزير المالية يهوشواع رابينوفيتش "أنه في تاريخ 6 أكتوبر 1973، تم إخلاء الخمسين عائلة المستوطنة في شلهيفت، بموجب أمر من السلطات. وأضاف أن اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان لم تقرر قط إقامة مستوطنة في شلهيفت، والحكومة لا تعترف أبداً بهذه المستوطنة، أن شلهيفت ليست مقدسة، أنها ليست جزءاً من أرض الوطن."[174]

عملت إسرائيل على تعزيز الاستيطان المدني في سيناء، حيث احتفلت في أغسطس 1971 بافتتاح مطار مدني يدعى "هارسينای" أى جبل سيناء، بالقرب من دير سانت كاترين، وأعد لاستقبال طائرات شركة "أركيع" المدنية المحلية، التي تنقل الزوار من إسرائيل

([171]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 31، مارس 1974، ص 197

([172]) The Colonization of The West Bank Territories by Israel, **op.cit.**, p.63.

([173]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 5، نوفمبر 1971، ص 228 ، 229.

([174]) **المرجع السابق**، عدد: 39، نوفمبر 1974، 233.

إلى سيناء. وكان المتوقع أن يصل عدد الزوار الذي يهبطون في المطار حتى نهاية عام 1971 حوالى 18 ألف زائر. كما ذكرت صحيفة معاريف.[175] وجدير بالذكر أن الخزينة الإسرائيلية لم تتحمل عبء تكاليف بناء المطار، فقد تحمل عبء هذه التكاليف البالغة 1.5 مليون ليرة إسرائيلية، ثرى يهودي من البرازيل يدعى "يسرائيل كلاين".[176]

حتى تسهل إسرائيل تحركات قواتها في جنوب سيناء، وكذلك تسهل جذب الشركات للاستثمار في المنطقة الجنوبية، فقد نفذت مشروع الطريق السريع المرصوف الذي يربط بين ميناء إيلات وشرم الشيخ، ويمتد 120 ميلاً بطول ساحل خليج العقبة، فقد بدأ سلاح المهندسين وشركات الرصف الإسرائيلية منذ عام 1968م في شق الطريق الجديد وسط الصخور ورصفه بعرض اتجاهين. وكانت إسرائيل تهدف من وراء شق هذا الطريق إلى ربط خط الإمدادات البرية بين إيلات وشرم الشيخ، وتعزيز مواقع قواتها بكل احتياجاتها العسكرية، وقبل ذلك لم يكن هذا الطريق سوى مدق صحراوي، ولذلك كانت القيادة الجنوبية تواجه صعوبة في تحريك قواتها، وإمدادها على المحور الجنوبي، وتضطر إلى استخدام الطائرات أو الهليكوبتر في عمليات التموين والإعاشة. وكذلك أرادت إسرائيل من هذا الطريق وضع قدم ثابته لها على طول الساحل الذي يتحكم في الملاحة عبر خليج العقبة.[177] وقد أدى تعرض منطقة جنوب سيناء للسيول في يناير 1971م إلى تأخر الأعمال في طريق هذا الطريق الممتد من إيلات إلى شرم الشيخ، فقد تعرضت بعض الأعمال التي قامت بها إسرائيل للتجريف والتدمير. ولكن أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن حركة الأوتوبيسات على الطريق الجديد بين إيلات وشرم الشيخ ستبدأ في 17 فبراير 1971م، وهذا يدلل على أن التدمير الذي أصاب الطريق نتيجة السيول لم يكن سيئاً بصورة كبيرة. والرحلة كما أعلن تستغرق خمس ساعات والتكلفة حوالى 1.50 دولار.[178]

وعند مغادرة الإسرائيليين مستوطناتهم في عوفيرا ونويبع ودهب، جردوا الشقق والمباني من محتوياتها، وأجهزتها، ومرافقها. وقاموا بحرقها بعد أن ألقوا بها في الشارع، وأتلفوا الحدائق. هذا مع أنّ مصر كانت قد دفعت ثمن هذه المنشآت، وهو 16.5 مليون دولار.[179]

([175]) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة الأولى، العدد: 11 ، 1 سبتمبر 1971، ص 188.
([176]) **شؤون فلسطينية**، عدد: 5، نوفمبر 1971، ص 229.
([177]) ممدوح أبو بكر، **مرجع سابق**، ص 97 ، 98.
([178]) M.E.Pike (Tel Aviv), to: F.C.O, 18 January 1971, **F.C.O.**17/1598; M.E.Pike (Tel Aviv), to: F.C.O., 15 February 1971, **F.C.O.**17/1598.
([179]) لوسى يعقوب، **مرجع سابق**، ص 68.

وهناك عدة ملاحظات حول إخلاء إسرئيل للمستوطنات في سيناء وما صاحبها من معارضة كبيرة :

الأولي: أن إسرائيل بررت مماطلتها وتأخرها في إخلاء مستوطنة ياميت إلى أنه لو اتخذت خطوات صارمة ضد كل من جاء للاستيطان في ياميت بصورة واضحة، لتسبب ذلك في حدوث أحداث دموية يومية في خلال أشهر معدودة. وكانت ستبدو إسرائيل للعالم على أنها دولة تزعزع الحكم فيها. وأن كل شخص يفعل ما بدا له مباشرة، ولاسيما وأنه لا يمكن إغلاق منطقة سيناء بواسطة الجنود ووضع سياج من الجنود والدبابات طيلة اليوم. وكان الرأي يترك في هذه المستوطنة من يعدّون البقاء بالنسبة لهم غاية وهدفاً. وعند موعد الانسحاب يتم إجبارهم على الانسحاب خلال يومين أو ثلاثة، وبالتالي تقل مدّة المناوشات. (180)

الثانية: هناك رأى عرضه أستاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية بالقدس د.إيرك كوهين في بحثه حول إخلاء مستوطنات سيناء، ويذكر فيه أن عملية إخلاء مستوطنة ياميت كانت أقرب إلى مشهد مسرحي جيد الإخراج، فقد بدا في الحالات التي تبادل فيها المستوطنين وقوات الجيش أنهم جميعاً يؤدون مجرد أدوار محدده. بمعنى أنه كان هناك تفاهم كبير بين المحتجين وقوات الجيش، ويدلل على ذلك بأن حركة عدم الانسحاب من سيناء لم تستخدم الأسلحة النارية في مواجهتها مع قوات الجيش، التي بدورها لم تقم بأكثر من إشعال المنازل. وتمت عملية إخلاء المستوطنة دون إصابة أي فرد من الجانبين. وكذلك فقد قام التلفزيون الإسرائيلي بتصوير المواجهات التي حدثت في أثناء إخلاء المستوطنة، وكان هذا لا يمكن أن يحدث دون موافقة السلطات الإسرائيلية. ودليل أخر يتضح عند مقارنة رد فعل الجيش الإسرائيلي على الاستفزازات التي تحدث من قبل السكان العرب في الأراضي المحتلة، ورد فعل الجيش الإسرائيلي الذي اتسم بضبط النفس على الاستفزازات المماثلة من حركة عدم الانسحاب من سيناء. وقد أرادت إسرائيل من هذا العرض المسرحي أن توجه رسالة إلى الرأي العام الإسرائيلي والعالمي بأن إزالة المستوطنات من سيناء، قد وجهت بمقاومة عنيفة، وأى محاولة لإزالة المستوطنات من المناطق المحتلة الأخري، من الممكن أن يؤدى إلى مقاومة لا يمكن التغلب عليها. كذلك فالتعويضات الهائلة التي وافقت الحكومة الإسرائيلية على تقديمها إلى مستوطني سيناء، يمكن تفسيرها على أنها تمثل نفس الرسالة. وهى أنه إذا كانت إسرائيل قد دفعت هذه الكلفة

---

(180) الانسحاب الإسرائيلى من سيناء، **مرجع سابق**، ص 93.

الهائلة لإزالة هذا العدد المحدود من المستوطنين في سيناء، فأن تكلفة إزالة المستوطنات من باقي الأراضي المحتلة سوف يكون باهظ للغاية. [181]

ويؤكد هذا الرأى ما ذكرته صحيفة هآرتس فى 23 أبريل 1982، أنه "إذا كان ثمة حاجة إلى عشرين ألف جندى لإخلاء ألفين أو ثلاثة آلاف مستوطن من منطقة ياميت، فأنه بالتأكيد لا يمكن مطالبة إسرائيل بإخلاء عشرين ألف مستوطن من الضفة الغربية وغزة." وهذا يعنى أن مصاعب إخلاء المستوطنين من ياميت، عرضتها الحكومة الإسرائيلية كبوليصة تأمين ضد أية معاهدة تفرض على إسرائيل انسحاباً مماثلاً من الضفة الغربية وغزة.[182]

الثالثة: بالرغْم أن مصر عرضت مبلغ 50 مليون دولار ثمناً للمستوطنات في شمال سيناء، لكن إسرائيل رفضت ذلك، وتم تدمير هذه المستوطنات وكان المبرر الذي أعلنه شارون في ذلك الوقت هو أنه لو تركت هذه المستوطنات لانتقل إليها مواطنون مصريون، وهذا سيؤدى إلى تصادم. كما إنه كان خشى أن يعود المستوطنين الإسرائيليون لاحتلالها، ويؤدى ذلك إلى خلق متاعب دبلوماسية لإسرائيل. ولكن الهدف الحقيقي من هذا هو أن شارون وبيجن هدموا هذه المستوطنات حتى لا تتخذ كوسيلة للهجوم على إسرائيل، إذا أرادت مصر خرق معاهدة السلام، حيث إن بقاء قوات مصرية في رفح عدّه الإسرائيليون تهديداً ضخماً لهم.[183] ويبدو من ذلك أن إسرائيل كانت مهتمه بعدم وجود تجمعات سكانية مصرية قرب حدودها، على افتراض حلول تجمعات من المصريين مكان المستوطنين اليهود. ولهذا فقبل انسحابها من سيناء وتسليمها لمصر، قام الجيش الإسرائيلي بهدم ياميت والمستوطنات التي حولها بشكل كامل، وقد أثار هذا ردود فعل غاضبة في إسرائيل، خاصة وإن حجم الاستثمارات في هذه المنطقة، كان يقدرها البعض بنحو 17 مليار دولار أنفقت خلال خمسة عشر عاما من الاحتلال.[184] وهكذا فمع خروج آخر عسكري وآخر مدني إسرائيلي من سيناء، قامت قوات جيش الدفاع بتدمير كل المستوطنات

([181]) Erik Cohen,"The Removal of the Israeli Settlements in Sinai: An Ambiguous Resolution of an Existential Conflict", **The Journal of Applied Behavioral Science**, Vol.23, No.1, 1 February 1987, pp.142,143.

([182]) حنة شاهين، "الانسحاب الإسرائيلى من سيناء"، **شؤون فلسطينية**، عدد: 127، يونيو 1982، ص 217.

([183]) محمود أمين، **مرجع سابق**، ص 328 .

([184]) حنة شاهين، **مرجع سابق**، ص 218.

الزراعية في شمال سيناء وكذلك مدينة ياميت، ولم تترك سوى المنشآت والقرى السياحية في شرم الشيخ وطابا وهى التي دفعت مصر ثمنها.[185]

ختاماً فقد بدا واضحاً أن السلطات الإسرائيلية فور سيطرتها على شبه جزيرة سيناء، بدأت إقامة المستوطنات في أرجائها، ولم توزع هذه المستوطنات بطريقة عشوائية بل كان أمراً منظماً ومخططاً. فقد جاءت معظم المستوطنات الشمالية بالقرب من ساحل البحر المتوسط ومن الحدود الإسرائيلية. وكانت تقام في الأماكن التي تتوفر فيها الأراضي الصالحة للزراعة، فكانوا في الغالب يطردوا السكان من أراضيهم، ويستولوا عليها ويقيموا مستوطناتهم، وفور بناء المستوطنة تتم عملية الزراعة باستخدام أحدث الأساليب، وفى الجنوب ركزت الحركة الاستيطانية على المناطق الواقعة بمحاذاة خليج العقبة، في المنطقة الممتدة من إيلات حتى شرم الشيخ، وكانت تستغل الإمكانات السياحية في المنطقة وما تتمتع به من شواطئ فأقامت الفنادق، المطاعم، في منطقة شرم الشيخ وما حولها. وهكذا فقد اتخذ المجال الاستيطاني في سيناء شكل قوس يمتد من الشمال بما في ذلك منطقة رفح حتى الجنوب شامل شرم الشيخ. وهكذا يتضح أن مخططي السياسة الإسرائيلية كانوا يهدفون إلى ضم هذه المنطقة إلى إسرائيل، وبالتدريج تتكاثف المستوطنات وتمتد حتى تبتلع إسرائيل سيناء في النهاية. وخلال عملية إخلاء المستوطنات في أثناء الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، حرصت الحكومة الإسرائيلية على إبراز المعارضة الشديدة التي أبداها المستوطنون، وكانت في هذا تهدف إلى إرسال رسالة إلى العالم، حيث تبين مدى التضحية التي قامت بها من أجل السلام، وكذلك رسالة للعالم العربي تقول من خلالها إذا كانت هذه المعارضة الكبيرة في إخلاء مستوطنات قليلة السكان مثل مستوطنات سيناء، فأن الأمر سيكون مستحيل إذا حاولوا إخلاء مستوطنات الضفة الغربية، حتى لا تكون هذه سابقة يتكرر حدوثها في المستقبل.

([185]) فتحى رزق، **مرجع سابق**، ص 238.

خريطة رقم (1)

المستوطنات الإسرائيلية فى شبه جزيرة سيناء

المصدر: A Survey of Israeli Settlements, MERIP Reports, Middle East Research and Information Project, No. 60, (Sep., 1977), p.20.

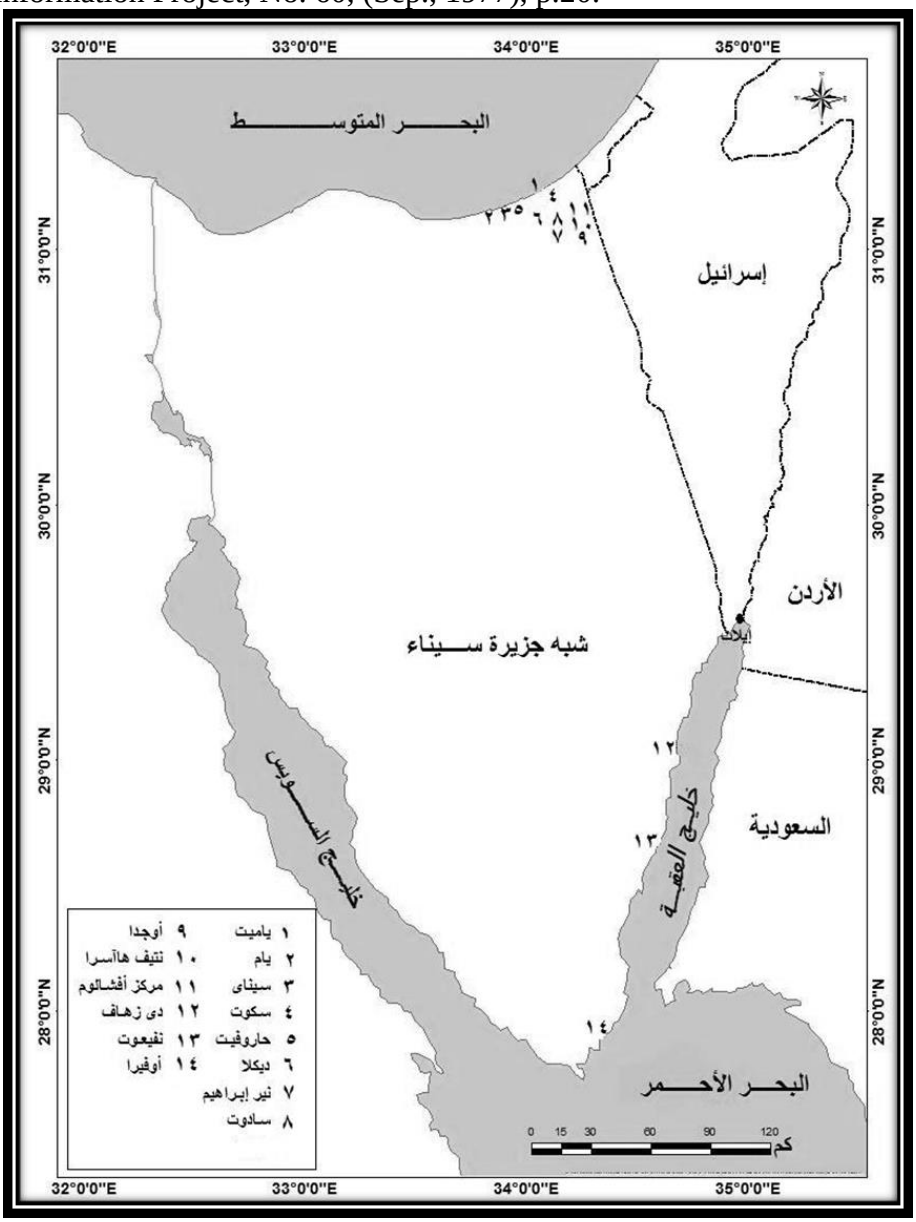

(مترجمة عن الأصل)

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق:

أ- الوثائق العربية المنشورة:

-**المؤتمر الصهيونى الثامن والعشرون 1972**، ترجمة: الياس شوفانى ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 1977).

-**انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية "وثائق القيادة السياسية" (1)**، ترجمة إبراهيم البحراوي وأخرون، (القاهرة: المركز القومى للترجمة، 2014).

ب- الوثائق الأجنبية:

●مجموعة وثائق وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث Foreign & Commonwealth Office (F.C.O)

-M.E.Pike (Tel Aviv), to: F.C.O, 18 January 1971, **F.C.O.**17/1598.

-M.E.Pike (Tel Aviv), to: F.C.O., 15 February 1971, **F.C.O.**17/1598.

-Middle East Experts Working Group, Israel Settlements in the Occupied Territories, 28 July 1977, **F.C.O.** 93/1210.

-G. H. Boyce (Tel Aviv) to F.C.O., 30 November 1977**, F.C.O.** 93/1212.

-P. Williams, Israel Settlements in Occupied Arab Territories (Map), 30 November 1977, **F.C.O.** 93/1212.

-J.E.Holmes (Tel Aviv), to F.C.O, 12 July 1979, **F.C.O.** 93/2222.

-G.H.Boyce (Tel Aviv) to F.C.O, 25 January 1979, **F.C.O.** 93/2221.

●مضابط الكونجرس الأمريكي:

-The Colonization of The West Bank Territories by Israel, Hearings Before The Subcommittee on Immigration and Naturalization of The Committee on The Judiciary United States Senate , Ninety-fifty Congress, First Session, 17,18 October 1978, (Washington: U.S. Government Printing Office , 1978).

●الكتاب السنوي للأمم المتحدة:

-Yearbook of the United Nations, 1972, (New York: United Nations, 1975).

-Yearbook of the United Nations, 1975, (New York: United Nations, 1978).

ثانياً: الرسائل الجامعية :

-خلدون ناجى معروف، حرب أكتوبر وأثرها على المجتمع الإسرائيلى 1973 – 1978، (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983).

-موسى جميل داوود، المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة، (رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1992).

ثالثاً: المؤلفات والدراسات:

أ- المؤلفات والدراسات العربية

-إبراهيم العابد، **الموشاف "القرى التعاونية فى إسرائيل"**، (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، 1968).

-أسامة الغزالي حرب، **الاستراتيجية الإسرائيلية والمقاومة في الأراضي المحتلة**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1977).

-إسرائيل شاحاك ونورتون متسفينسكى، **الأصولية اليهودية في إسرائيل**، ترجمة: ناصر عفيفى، (القاهرة: الكتاب الذهبي مؤسسة روز اليوسف، 2001).

-أسعد عبد الرحمن و نواف الزرو، **الغزو الصهيوني وحلقات الصراع السياسي الإجرائي الديموغرافي في فلسطين 1882 – 1990**، (عمان: دار اللوتس، 1990).

-**الاستيطان الإسرائيلى فى الضفة الغربية 1993 – 2011 "تقرير معلومات (21)"**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012).

-أنيس صايغ، **المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان 1967**، (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، 1969).

-جيرشون كيفال، **السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة**، ترجمة: مصطفى الرز، (القاهرة: مكتبة مدبولى، د.ت).

-حسين عبد القوى محمد، **شهادة ميلاد مدينة "وقائع وأحداث وخواطر ومذكرات عودة مدينة الشيخ زويد واستلامها من إسرائيل"**، (القاهرة: د.ن، 2003).

-خيرية قاسمية وأخرون، **المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة منذ عام 1967**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978).

-عبد التواب عبد الحى، **طابا.. كيف؟ وكيف عادت؟**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1991).

-عبد الكريم العلوجى، **الأحزاب الإسرائيلية بين العلمانية والدولة والدين**، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010).

-فتحى رزق، **رباعية سيناء**، ط 2، (د.م: د.ن، 1984).

-لوسى يعقوب، **العودة إلى سيناء**، (القاهرة: دار المعارف، 1984).

-محمود أمين، **استرداد سيناء**، (القاهرة: مكتبة مصر، د.ت).

-مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **الانسحاب الإسرائيلي من سيناء**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1985).

-ممدوح أبو بكر، **أضواء على سيناء**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973).

-نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلى فى فلسطين بين النظرية والتطبيق**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

ب- المؤلفات والدراسات الأجنبية:

-Elisha Efrat, **Geography and Politics in Israel since 1967**, (London: Frank Cass, 2005).

-Gershom Gorenberg, Henry Holt and company, **The Accidental Empire: Israel and Birth of the Settlements 1967 – 1977**, (New York: Times Books, 2006).

رابعاً: البحوث والمقالات:

أ- البحوث العربية:

-إبراهيم عويس، "اقتصاديات المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة"، فى: **المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة "مجموعة دراسات وبحوث قدمت خلال الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة واشنطن 22 – 24 أبريل 1985"**، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1985).

-باسم سرحان، "التربية والتنشئة فى الكيبوتز"، فى: **وقائع المؤتمر العلمى: الأبعاد التربوية للصراع العربى الإسرائيلى**، كلية التربية، جامعة الكويت، (الكويت: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الكويت – كلية التربية، مارس 1985).

-ياسر هاشم، "مشكلة المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة"، فى: **بحوث ودراسات عربية إسرائيل والتسوية السياسية**، (القاهرة: المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، 1991).

ب- البحوث الأجنبية:

-A Survey of Israeli Settlements, **MERIP Reports**, Middle East Research and Information Project, No. 60, Sep., 1977.

-Erik Cohen,"The Removal of the Israeli Settlements in Sinai: An Ambiguous Resolution of an Existential Conflict", **The Journal of Applied Behavioral Science**, Vol.23, No.1, 1 February 1987.

-Mosely Lesch, Israeli Settlements in the Occupies Territories 1967 – 1977, **Journal of Palestine Studies**, Vol.7, No.1,Autum,1977.

-Yigal Allon," Israel The Case for Defensible Borders", **Foreign Affairs**, Vol.55, October 1976.

ج- المقالات العربية:

-إبراهيم كروان، "المشروعات الإسرائيلية تجاه سيناء"، **السياسة الدولية**، عدد: 38، أكتوبر 1974.

-حنة شاهين، "الانسحاب الإسرائيلى من سيناء"، **شؤون فلسطينية**، عدد: 127، يونيو 1982.

-رفعت محمد سيد أحمد، "موقف الأمم المتحدة من المستوطنات الإسرائيلية خلال حقبة السبعينات"، **شؤون فلسطينية**، عدد: 159/158، مايو/ يونيو 1986.

-سلوى أبو سعده، "المستوطنات الإسرائيلية"، **الموقف العربى**، العدد الثامن، 1977.

-كمال محمد محمد الأسطل، "كيف تعامل إسرائيل عرب الآراضي المحتلة ؟"، **الموقف العربى**، عدد: 35، مايو 1980.

-مصطفى كامل كيرة، "المركز القانونى للمستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة"، **الأهرام**، عدد: 34086، 1980/4/9.

-موسى صبرى، "لماذا هذه الضجة الكبرى حول المستوطنات؟"، **الأخبار**، عدد: 8203، 1978/9/29.

-نبيل خالد الاغا، "المستوطنات الإسرائيلية ماذا تعرف عن خطاياها"، **مجلة الدوحة**، العدد: 11 ، 1 نوفمبر 1979.

-وحيد عبد المجيد، "المستوطنات فى فكر واستراتيجية الصهيونية وإسرائيل"، **الموقف العربى**،العدد الرابع عشر، يونيو 1978.

خامساً: الدوريات:

أ- الدوريات العربية:

-**الأهرام**، 1979، 1982.

-**الجمهورية**، 1978.

-**شؤون فلسطينية**، سنوات 1971، 1972، 1973، 1974، 1975، 1979.

-**نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، سنوات 1971، 1973، 1974.

-**رصد إذاعة إسرائيل** "نشرة استماع يومية للإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية"، 1975.

-**الوطن المحتل** "نشرة شهرية تصدرها دائرة شئون الوطن المحتل"، 1972.

ب- الدوريات الأجنبية:

-**Jewish Telegraphic Agency Daily News Bulletin**, 1967, 1968, 1971, 1973, 1974, 1975.

-**Jewish Chronicle**, 1967, 1975.

سادساً: الموسوعات:

-جونى منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية**، (رام الله: مدار المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية، 2009)

-عبد الوهاب الكيالى وأخرون، **موسوعة السياسة**، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت)، ج1، ج3، ج5، ج 7.